وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلو التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـــ:

تمويل التعليم العالي في الجزائر بين المصادر التقليدية والبدائل المتاحة

من إعداد :

بوقفة خليدة

قتال سامية

إشراف الأستاذ(ة):

مهري عبد المالك

لجنـــة المناقشـــة:

الاسم واللقب	الرتبـــة العلمية	الصفـــــــة
كمال شريط	أستـــــاذ	رئيســـــا
مهري عبد المالك	أستـــــاذ محـــــاضـــر -أ-	مشرفـا ومقررا
فضيل رايس	أستـــــاذ	عضوا مناقشـــــا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

قال الله تعالى:{وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً} صدق الله العظيم

الحمد لله الذي أنار لي طريقي و كان لي خير عون لإتمام هذا العمل .

ثمرة الجهد و النجاح بفضل الله تعالى , مهداة إلى أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن،ووفرت لي شروط الراحة التامة، إلى أبي العزيز الذي ضحى وشجعني خلال مشواري الدراسي، حفظهما الله لي من كل سوء و أمنا عليهما بالخير و البركة ووفقني لأكون في مستوى تضحياتهما و أدامهما نوراً لدربي وتاج على رأسي .

إلى كل أفراد عائلتي الذين كانوا نعم السند في رحلتي العلمية و البحثية ولم يدخروا جهداً في مساعدتي

وأخص بالذكر : إخوتي(روميسة ،أماني، حنين) و أختي سندي في الحياة(صالح حبيب).

إلى كل من أحبهم قلبي إلى رفيق دربي (جمال).

إلى صديقاتي بدون إستثناء رعاهم الله ووفقهم .

إلى الأساتذة الذين قدموا لنا المساعدة إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل و أسأل الله عز وجل أن يوفقنا بما فيه خير لنا.

بوقفة خليدة

الإهداء

مرّت قاطرة البحث بكثير من العوائق، ومع ذلك حاولت أن أخطّاها بثبات بفضل من الله ومنّه.

لي صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير ؛ فلقد كان له الفضل الأوّل في بلوغي التعليم العالي

(والدي الحبيب)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،وراعتني حتى صرت كبيرة (أمي الغالية).

إلى زوجي العزيز : أهدي هذا البحث تعبيراً مني عن خالص شكري؛ لما قدّمه لي طوال فترة دراستي: من دعم معنويّ وماديّ، فكان نعم الزوج والصديق.

إلى من حلّت بركة وجودهم في حياتي، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري، أهدي هذا لأولادي: إسلام وسجى.

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب.

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.

إلى كل من ساهم ولو بحرف في حياتي الدراسية .....

إلى كل هؤلاء :أهدي هذا العمل الذي أسأل الله تعالى أن يتقبله مني .

قتال سامية

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :{من لم يشكر الناس لن يشكر الله}

بداية الشكر الله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذا العمل, ونشكره راكعين, الذي وهبنا الصبر و المطاولة و التحدي و الحب لنجعل من هذا البحث علما ًينتفع به.

والشكر موصل إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتور المشرف **مهري عبد المالك** الذي رافقنا طيلة هذا البحث، وأمدنا بالمعلومات و النصائح القيمة راجين من الله عز وجل أن يسدد خطاه و يحقق مناه فجزاه الله عنا كل خير .

شكر للجنة المناقشة الموقرة دكتور **شريط كمال** و دكتور **رايس فضيل** لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة، و تقييمها و على كل ما سيقدمونه لنا من توجيهات و نصائح.

كما أتقدم بالشكر إلى أساتذة و موظفي كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة تبسة.

وفي الأخير نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد.

فهرس المحتوى

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
فهرس المحتويات	-
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ-و
الفصل الأول:اقتصاديات التعليم العالي	
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول علم اقتصاديات التعليم	02
المطلب الأول: التعريف بعلم اقتصاديات التعليم	02
المطلب الثاني: نشأة علم اقتصاديات التعليم	03
المطلب الثالث: نظريات علم اقتصاديات التعليم	04
المبحث الثاني: تكلفة التعليم العالي	08
المطلب الأول: تعريف تكلفة التعليم العالي	08
المطلب الثاني:أنواع التكلفة في التعليم العالي	09
المطلب الثالث: تقنيات حساب الكلفة في التعليم العالي	11
المبحث الثالث: الاستثمار في التعليم العالي	16
المطلب الأول: ما هي الاستثمار في رأس المال البشري	16
المطلب الثاني: التعليم والاستثمار في رأس المال البشري	19
خلاصة الفصل.....	21
الفصل الثاني: سياسة تمويل التعليم العالي في الجزائر	
مقدمة الفصل	23
المبحث الأول: تطور التعليم العالي في الجزائر	24
المطلب الأول: أصول نظام التعليم العالي الجزائري	24
المطلب الثاني: مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر قبل الإصلاح.....	26
المطلب الثالث: نظام التعليم العالي في الجزائر وفق نظام ال LMD.....	30
المبحث الثاني: تمويل التعليم العالي في الجزائر	35
المطلب الأول: ماهية تمويل التعليم الجامعي في الجزائر	35

المطلب الثاني: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر 37
المطلب الثالث:التجارب الحديثة لتمويل التعليم الجامعي 42
المبحث الثالث: واقع و تطور الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر 46
المطلب الأول: تطور الإنفاق على التعليم من خلال المخططات التنموية..... 47
المطلب الثاني: تحليل المؤشرات الكمية لتطور التعليم العالي 50
المطلب الثالث: نفقات الخدمات الاجتماعية الجامعية 60
خلاصة الفصل 65
الخاتمة 66
قائمة المراجع 69
الملاحق -

فهرس الجداول

	الجدول رقم01: حصص الإنفاق على القطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة بآلاف الدينارات .	50
	الجدول رقم02: تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج .	53
	الجدول رقم03: تطور أعضاء الهيئة التدريسية بقطاع التعليم العالي حسب الرتب.	56
	الجدول رقم 04: تطور معدل التأطير بقطاع التعليم العالي حسب الرتب.	57
	الجدول رقم 05: تطور ميزانية قطاع التعليم العالي وحصة الخدمات الجامعية.	60
	جدول رقم 06: توزيع تطور لميزانية الخدمات الجامعية .	62

فهرس الأشكال

	الشكل رقم01: يمثل تمثيل بياني لنسبة قطاع ميزانية الدولة .	51
	الشكل رقم02:يمثل نسبة الطلبة المتخرجين المسجلين بالسنوات .	54
	شكل رقم 03: يمثل تطور أعضاء الهيئة التدريسية بقطاع التعليم العالي حسب الرتب.	56
	الشكل رقم 04: يمثل تمثيل بياني لنسبة تأطير التدرج.	58
	الشكل رقم 05 :يمثل تمثيل بياني تطور نسبة حصة الخدمات الجامعية.	61
	الشكل رقم 06: يمثل تمثيل بياني لتوزيع تطور لميزانية الخدمات الجامعية.	62

ملخص :

يواجه التعليم العالي اليوم مجموعة كبيرة من التحدبات ,منها قضية تمويله و الإنفاق عليه حيث أصبح يشكل عبئاً كثيراً يثقل كاهل العديد من دول العالم, خاصة الدول النامية بما فيها الجزائر , ومحاولة إيضاح مصادر التمويل التي يستفيد منها التعليم العالي في الجزائر و التي تعتمد إعتماداً شبه كلي على الإنفاق الحكومي في تمويل التعليم , و لقد توصلت الدراسة إلى توفير مصادر تمويل آخرى تخفف العبء على كاهل الموازنات الحكومية , ضرورة وضع إستراتيجيات وطنية للبحث العلمي تتعدد من خلالها مصادر تمويل التعليم العالي بما يتلاءم و الأهداف المسطرة, والاهتمام أكثر بالتعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: إقتصاديات التعليم , التعليم العالي , تمويل التعليم العالي , الجزائر.

Abstract

Higher education today faces a wide range of challenges, including the issue of financing and spending on it, as it has become a heavy burden on many countries of the world, especially developing countries, including Algeria, and an attempt to clarify the sources of funding that benefit higher education in Algeria, which depends almost entirely on Government spending in financing education, and the study found other sources of funding to reduce the burden on government budgets, the need to develop national strategies for scientific research through which there are multiple sources of funding for higher education in line with the established goals, and more attention to higher education.

Keywords: education economics, higher education, higher education financing, Algeria

مقدمة

مقدمة:

تحاول بعض الدول في السنوات الأخيرة النهوض باقتصادها والالتحاق بركب الدول المتقدمة ، وذلك من خلال تطبيق العديد من النماذج التنموية، وإدراكاً بأن نجاح هذا المسعى يتوقف إلى حد كبير على تنمية رأس المال البشري التي تبرز أهمية كونه عنصر أساسي لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما تتضح أهميته خصوصا في ظل الاقتصاد الحديث المتركز بشكل كبير على القطاع المعلومات، أين يتضح بشكل جلي أن الأفراد ذوي المعرفة هم قوة المسيرة الموجهة، وبما أن التعليم شرط ضروري لتحقيق المعرفة المطلوبة يأمل بعضها أن يلحق بالعالم المتقدم في وقت ليس ببعيدا جدا، وتعلق هذه البلدان على التعليم أمالا كبيرة بما فيها التعليم العالي خاصة لإنعقاد الآمال عليه بسبب التغيرات التي تطرأ على هيكل الاقتصاد الوطني والقوى العاملة المطلوبة والمستويات التعليمية الواحدة التي توفرها لهذه القوى العاملة.

يعتبر تمويل البحث العلمي أحد التحديات الكبرى التي تواجه معظم دول العالم، حيث يواجه القطاع التعليم العالي بشكل خاص تحديات كبيرة في مطلع القرن الواحد والعشرين أهمها ضرورة إتباع سياسة تمويل جامعي جديدة، وتحديات المناهج التعليم في الجامعات بما يواكب التطور العلمي والمعرفي، وضمان جودتها بإستمرار وموائمة هذه البرامج التعليمية مع متطلبات خطط التنمية وحاجات سوق العمل وتطوير التعليم العالي، لما يحسن الكفاءة الإدارية والعلمية للجامعات والمعاهد، وتأمين التمويل اللازم للتعليم العالي الذي يساعد بطريقة ما على بروز نظرية رأس المال البشري، وتبلور علم إقتصاديات التعليم في أول الستينات ما تمخض عن ذلك من دراسات وأبحاث عديدة أكدت على دور التعليم في التنمية بصفة عامة والتنمية الاقتصادي خاصة، وعلى المنافع التي تعود جراء الاتفاق عليه.

ومن جهة آخرى فإن تسارع نمو السكان أدى إلى تزايد أزمة التمويل التعليم، إضافة أن هناك عوامل إقتصادية ساعدت على حدوث الأزمة، وإستمرارها مثل إرتفاع المستوى العام للأسعار وإرتفاع تكاليف الموارد التعليمية.

وعملت الجزائر منذ الإستقلال على مواكبة التطور الحاصل في التعليم العالمي والبحث العلمي ، وحققت قفزة نوعية من حيث عملية تمويلها حيث خصص له مبالغ معتبرة تعكس التصور الجديد الذي تسعى الحكومة إلى إنتهاجها، عن طريق توفير الآليات والسبل التي من شأنها أن ترتقى بالجامعة الجزائرية إلى المكانة التي تستحقها كخطوة أولى، ومن ثم تغيير ذهنية المجتمع الجزائري وتشجيعه على البحث والتعلم ، إلا أن نقص مصادر التمويل لقطاع التعليم العالي يجعل هذا القطاع لا يحظى بالتمويل المناسب الذي يؤثر فيها بعيداً على مخرجاته، وشأن الجزائر في ذلك شأن معظم الدول العربية التي تعتمد في معظمها

على مصدر حكومي ، كما تشرف وزارة التعليم العالي والبحث العالي في الجزائر على الجامعات الحكومية على 111 مؤسسة التعليم العالي ، وكلها تحتاج إلى إنفاق وتمويل خاص ومستمر.

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال ضرورة إدراك أهمية تمويل التعليم العالي باعتباره أيضا من أفضل الاستثمارات في تنمية البشرية.

- ✓ الحاجة إلى توجه التعليم العالي إلى مصادر تمويلية بديلة غير تقليدية.
- ✓ الحاجة إلى وجود مرجعية واضحة للقائمين على التعليم العالي.
- ✓ لفت نظر القائمين على مؤسسات التعليم العالي لوجود حلول تمويلية جديدة وصولاً لحل المشكلات المالية التي يواجهها القطاع.

إشكالية الدراسة:

تعتبر مسالة التمويل من أبرز المشكلات التي يواجهها التعليم العالي ، فأغلب دول العالم تهتم بهذه القضية لعدة أسباب، أبرزها رغبة المجتمعات للحصول على المعارف والمهارات و إرتفاع تكاليف التعليم العالي وزيادة الإنفاق عليه في ظل ما تفرضه المنافسة الدولية والسعي الدؤوب للتميز ، وذلك في ضوء تزايد الاهتمام بالجودة ، بإضافة إلى الحجم المتاح من الموارد المالية لدى المؤسسات التعليمية .

وهذا التطور الهائل والسريع في قطاع التعليم العالي ودعمه يؤكد على صعوبة استمرار التوسع الحكومي في التمويل، سواء على المؤسسات القائمة أو إنشاء مؤسسات جديدة، مما تستدعي التفكير في البحث عن مصادر وبدائل آخرى للتمويل الحكومي.

من خلال ذلك يمكننا صياغة سؤال التالي : **فيما تتمثل البدائل التمويلية المتاحة لتعليم العالي في الجزائر ؟**

ولتحليل هذه الإشكالية تطرح التساؤلات التالية :

–ما مدى نجاعة الإنفاق العمومي على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ؟

_هل من فرص بديلة للتغيير بالكيفية التي يتحقق بها التعليم بأعلى جودة و بأقل تكلفة ممكنة ؟

فرضيات البحث :

فرضية الرئيسية : إن التمويل العالي في الجزائر تمويل حكومي بحت .

لأجل الإجابة عن التساؤلات المتصلة به تم طرح الفرضيات:

- ✓ ترشيد الإنفاق العمومي، يعتبر من بين الأوليات في تصحيح الأوضاع الحالية لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي
- ✓ ضرورة دراسة التكلفة المتوسطة للطالب في المستقبل القريب والبعيد حتى تسهل عملية تدبيرها

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة تسليط الضوء على مصادر التمويل التعليم العالي في الجزائر.

_ إجمالا للأهداف تؤكد على خمسة أهداف أساسية لهذه الدراسة:

- ✓ التعرف على الإطار المفاهيمي لتمويل التعليم.
- ✓ إبراز المكانة الاقتصادية للتعليم العالي.
- ✓ حصر أهم المشاكل التي تواجه تمويل التعليم العالي.
- ✓ تحفيز القائمين على التعليم العالي يتبنى طرق أخرى موجودة فعلا أو جديدة في تمويل التعليم العالي.
- ✓ تحديد الفرص المتاحة من أجل بدائل مناسبة للتمويل مؤسسات التعليم العالي.

حدود الدراسة:

ستقتصر الدراسة على حدين زماني, مكاني :

- الحدود الزمانية: تم هذه الدراسة بجمع البيانات خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة1970إلى 2021.
- الحدود المكانية:تناولت هذه الدراسة إشكالية تمويل قطاع التعليم العالي بالجزائر.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة فإن المناسب إستخدام كلا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كذلك المنهج التاريخي .

يسمح المنهج الوصفي بتبع مراحل تطور عدد المقيدين في مرحلة التعليم العالي، وكذلك هيئة التدريسية القائمة على تأطير الطلبة والميزانيات التي تم رصدها خلال تلك مراحل من التعليم العالي، أما المنهج التحليلي فيساعد على تحليل ودراسة جوانب مشكلة محل الدراسة المتمثلة في تفاقم العبء المالي الملقى على عائق الحكومات المتعاقبة.

وكذلك المنهج التاريخي من أجل رصد الشواهد المختلفة للموضوع عبر السنوات السابقة، ويقوم هذا المنهج على تتبع تطور التعليم العالي وتمويله في الجزائر تدريجيا من خلال دراسات سابقة، وهو ليس فقط من أجل فهم الماضي بل من أجل التخطيط للمستقبل أيضا.

الدراسات السابقة:

يعتبر إقتصاد التعليم من الموضوعات الإقتصادية القليلة في الجزائر، كما يوجد دراسات دولية متعددة في المجال وخاصة تمويل التعليم العالي من بين الدراسات السابقة التي حاولت معالجة هذا الموضوع أو جزء منه:

- ✓ موسى نور الدين "إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000_2009" مذكرة لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور طويل احمد ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان سنة 2011 /2012 .

– عالجت إشكالية تمويل حكومي للتعليم العالي عبء على ميزانية الدولة الجزائرية في إطار الإصلاحات الرامية لرفع كفاءته؟ وما هي سبل تحقيق العبء بناء على الاتجاهات العالمية الحديثة في تمويل التعليم العالي.

نتائج:

- ✓ للتعليم العالي أهمية كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، كما تزداد أهميته لما يكون رابط مشترك بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية للبلاد، فكلما كان معرفة أكثر لدور التعليم العالي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي أعطي الاهتمام الأكبر في جميع جوانبه، خاصة الجانب التمويلي .
- ✓ تبني الدولة لفكر اقتصادي معين يؤدي إلى انتهاج سياسة مالية تابعة للفكر الاقتصادي المنتهج، وبالتالي يكون له التأثير المباشر في مقدار تدخل الدولة في تمويل القطاعات المختلفة عامة، وتمويل التعليم خاصة .
- ✓ تمويل التعليم العالي اخذ أشكالا كثيرة ومتنوعة في مختلف الدول وفي الجامعة ذاتها، وكان الاختلاف على مستوى مقدار تدخل الدولة أو تباين حصتها في تمويل التعليم العالي، والجزائر من بين الدول التي رمت بكل ثقلها في تمويل التعليم العالي منذ الاستقلال بنسب مرتفعة جدا تصل إلى 98% ، رغم الضغوطات الاقتصادية وغير اقتصادية على التعليم العالي .
- ✓ قيام الدولة الجزائرية بإصلاحات على مستوى التعليم العالي كان غير كاف، بدليل انه لم يمس الجانب الهام في التعليم العالي المتمثل في التمويل وتنويع مصادره، مما نتج عنه ضغوطات كبيرة على الخزينة العمومية .

5-مرت الجزائر بتجربة قاسية تتمثل في الأزمات الاقتصادية التي أفرزت مديونية كبيرة وعجز متفاقم في الميزانية العمومية، مما أثر على تمويل التعليم العالي بصفته يمول عن طريق الحكومة

- نادية ابراهمي "دور الجامعة في تنمية راس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)" مذكرة نيل شهادة الماجستير تحت إشراف الأستاذ الدكتور يوسف بركان، جامعة فرحات، سطيف.

- عالجت الإشكالية هل تؤدي الجامعة الدور المنوط بها في تنمية رأس المال البشري للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ؟

نتائج :

- ✓ إتضح لنا الجهود الكبرى التي تبذلها الدولة من أجل تطـــوير الجامعة الجزائرية ، وهذا من خلال الارتفاع المحسوس في عدد الجامعات والطلاب والأساتذة وارتفاع الميزانية المسطرة للبحث العلمي
- ✓ وسن القوانين التوجيهية التي تهدف إلى تثمين البحث العلمي وربطه بالواقع الاقتصادي والاجتماعي؛ والقيام بالإصلاحات كتبني نظام LMD المعمول بـــه فـــي الجامعـــات العالميـــة، إلاّ أنـــه رغم كل هذه الجهود ، لا تزال الجامعة الجزائرية تركز على الجانب الكمي في وظيفتها في تكوين الطلبة، دون الاهتمـــام بنوعيـــة المخرجـــات.
- ✓ مدى ارتباط التخصصات بمتطلبات سوق الشغ ل ، كما أن هناك قصورا في توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية، والاقتصار على الأبحاث الأساسية.
- ✓ أما فيما يخص علاقة الجامعة الجزائرية بالمحيط، وجدنا أنها لا تستجيب بفعالية للمتغيرات الحاصلة في محيطها، فهي تعمل بشكل منفصل عنه .
- ✓ وهذا ما أدى إلى عدم مواءمة مخرجات الجامعة الجزائرية لمتطلبات سوق الشغل، كما أن الشراكة بينها وبين المحيط الاقتصادي والاجتماعي لا تنبع من سياسة وطنية واضحة المعالم وملزمة للجامعة والمحيط معا .
- ✓ لا تتعدى كونها مبـــادرات فرديـــة تختلـــف فيهـــا الجامعـــات الجزائريـــة عـــن بعضـــها الـــبعض ، وفقـــا لنشاط كل جامعة، وفـــي بعـــض الأحيـــان تتبـــاين نشـــاطات المخـــابر فـــي الجامعـــة الواحدة شـــأنها إصلاح وضع الجامعة الجزائرية حتى تؤدي الدور المنوط بها في التنمية المستدامة

- محمد السعيد بن غنيمة "اثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر " خلال الفترة من 1967 إلى 2012 مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية تحن إشراف الأستاذة الدكتورة فضيلة عكاش ، جامعة مولود معمري – تيزي وزو .

-عالجت الإشكالية هل الإصلاح التعليم و الإنفاق عليه بشكل كبير يدخل في إستراتيجية تنموية حقيقية للنهوض بالاقتصاد الوطني ام انه خاضع للاعتبارات سياسية فقط ؟

نتائج :

- ✓ إن التعليم العالي بالجزائر يعاني لا زال يعاني من العديد من الإختلالات و الإصلاحات الجديدة التي تم تطبيقها مع بداية الألفية الجديدة لم تكن نابعة من البيئة الحضارية للواقع الجامعي .
- ✓ اعتماد مختلف مؤسسات التعليم العالي على التمويل الشبه كلي للدولة جعلها مؤسسات استهلاكية وغير منتجة.

محاور الدراسة :

وقد جاءت خطة البحث لتحقيق الغرض من الدراسة كما يلي :

- في الفصل الأول :تناولنا اقتصاديات التعليم العالي، الذي يشمل عموميات حول علم اقتصاديات التعليم العالي من حيث تعريف ، نشاة و نظريات والذي درس أيضا التكلفة التعليمية و تأثيرها على التنمية و طرق حسابها و تطرقنا فيه إلى أهمية الاستثمار في الموارد البشري أيضا .
- الفصل الثاني :فتناولنا فيه على سياسات التعليم العالي في الجزائر من خلال عرض مراحل تطور، و مصادر التمويل، والتعليم العالي في الجزائر، و واقع تطور إنفاق التعليم العالي في الجزائر.

الفصل الأول:

اقتصاديات التعليم العالي

كان التحليل الاقتصادي خلال العقود الماضية يرتكز على مفهوم نظرية رأس المال المادي الكلاسيكي, التي أهملت أهمية رأس المال البشري كعنصر من عناصر النمو الاقتصادي.

فلقد توجه اهتمام الاقتصاديين في معرض محاولاتهم دور العمل ورأس المال والأرض ووسائل الإنتاج إلى مهارة العاملين نتيجة للتعليم أو الخبرة من خلال العمل، غير أن هذا الاهتمام كان اهتماما عرضي لم يتعد حدود التنويه بصورة غير محددة إلى دور المهارة في زيادة القدرة الإنتاجية للعاملين.

ومع بداية ثورة صناعية تغير مفهوم التعليم ومحتواه وأهدافه، فبعدما اقتصر تحصيل العلم والمعرفة على أبناء الأمراء والنبلاء كامتياز طبقي اجتماعي، نشأت الحاجة إلى تعليم أبناء الفئات الاجتماعية الفقيرة، ليس بغرض تثقيفهم وتوعيتهم ولكن بغرض قيامهم بأدوار مهنية في العملية الإنتاجية لزيادة العائد الاقتصادي الذي يعود بدوره على تلك الفئة صاحبة الامتياز الطبقي والمعرفي وبالتالي فإن فكرة توسيع نطاق التعليم وانتشاره وتعميمه، فظهرت الحاجة إلى رأس المالي البشري كنوع من رأس المال وليس مجرد استهلاك حتى أصبح اقتصاد التعليم من الموضوعات الرئيسية في مجال الاقتصاد، بل فرعا قائما بذاته.

وسنتعرض من خلال هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول علم الاقتصاديات التعليم وروواده ثم إلى مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري، ثم نتعرض إلى تكاليف الاستثمار في التعليم (تعرف، أنواع، مضمون) مع أسباب حسابه وكيفيته.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول علم اقتصاديات التعليم.

إن ميدان اقتصاديات التعليم من الميادين التي تتطلب من الاقتصاديين والتربويين مزيدا من الدراسة والبحث والتطوير، فمع تقدم العلم والتكنولوجيا وزيادة ثروات الأمم وزيادة الدخل الفردي القومي زادت المبالغ التي تنفق على التعليم.

فقد أصبحت اقتصاديات التعليم فرع من النظرية الاقتصادية جزءا من الخطابات الأساسية في مجال العلوم الاجتماعية في أواخر الستينات من القرن العشرين.

ولقد استخدمت الأبحاث في اقتصاديات التعليم عدد من المفاهيم التي ظهرت تلك الفترة.

سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية اقتصاديات التعليم (تعريف، نشأة، نظريات).

المطلب الأول: التعريف بعلم اقتصاديات التعليم.

إن المفهوم الاقتصادي للتعليم يمكن استعراضه من عدة زوايا مختلفة، بحسب هدف وغرض التحليل الاقتصادي المراد القيام به للتعليم.

ويعرف علم اقتصاديات التعليم بأنه:

"ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعملية إنتاج التربية والتعليم والمهارات المعرفية وتوزيعها بين الجماعات والأفراد المنافسين، كما يهتم بمقدار ما ينبغي على المجتمع أن ينفقه، وتأثير هذا الإنفاق على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية".[1]

من التعاريف المقدمة لهذا النوع من العلم:

تعريف (**COLM**)على أنها "دراسة لكيفية قيام الأفراد والمجتمعات بعملية الاختيار باستخدام النقود، أو دون استخدامها من أجل توظيف الموارد الإنتاجية المحدودة أو النادرة ولاسيما من خلال التعليم الرسمي لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب، وتنمية المعارف والمهارات والأفكار والشخصية...الخ، وتوزيع كل ذلك في الوقت الحاضر ومن المستقبل بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة"

عرفه قاموس ويشر "عملية تدريب وتنمية المعرفة والمهارة والفكر والخلق عن طريق التربية النفسية"[2]

1 حزة ميداسي، دور جودة التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009-2010، ص 6.

2 تغريد قاسم محمد أبو تراب، اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد26، 2021/06/24 جامعة البصرة العراق، ص 69.

المطلب الثاني: نشأة علم اقتصاديات التعليم.

يمكن تمييز مرحلتين رئيسيتين، حيث تبدأ الأولى مع ظهور كتاب "ثورة الأمم" لآدم سميث (1776) والذي ضمنه بعض أفكاره عن القيمة الاقتصادية للتعليم وتمتد هذه المرحلة إلى غاية نهاية خمسينيات القرن الماضي، بالمقابل تبدأ المرحلة الثانية مع بداية الستينات والتي تؤرخ لها على أنها الإنطلاقة الفعلية لعلم اقتصاد التعليم.

المرحلة الأولى: يدخل ضمن هذه المرحلة والدراسات التي أجريت في مجال اقتصاديات التعليم إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ابتدءا من الملاحظات التي أبداها آدم سميث ودافيد هيوم في القرن الثامن عشر بخصوص أهمية التعليم من الناحية الاقتصادية، وكيفية الموقف الاقتصادي من هذا النوع من النشاطات وانتهاء بالدراسات والتعليمات النظرية المتطورة التي توصل إليها الفريد مارشال في نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين بخصوص توضيح الدور الذي يلعبه التعليم.

وتصنف المحاولات والدراسات التي دارت حول المسائل الاقتصادية في مجال التعليم في هذه المرحلة:[1]

1. صفة العمومية وعدم الاعتماد في مجال صياغة الأحكام من قبل الاقتصاديين في القرن الثامن عشر والتاسع عشر على النتائج المتوخاة من الدراسات التطبيقية، بل كانت تلك الأحكام إذ توصل الاقتصاديون في صياغة تلك الأحكام على وسائل وأدوات تطبيقية.
2. هي أن تلك المعالجات لم تكن معالجات متكاملة للمسائل الاقتصادية في التعليم، بل كانت بمثابة معالجات جانبية.
3. تغلب الطابع الاقتصادي للبحث على تلك المعالجات إذ عالج الاقتصاديون تلك الموضوعات وفق منهجية اقتصادية صرفة، و لم تعط أهمية للخصائص التربوية في معرض معالجاتهم للنشاطات التعليمية.
4. عدم تملكها لوسائل إحصائية تستطيع تحديد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي، أو في تحديد وتقدير الآثار الاقتصادية للتعليم.

المرحلة الثانية: وتشمل الاهتمام بالموضوعات الاقتصادية في التعليم خلال القرن العشرين والذي نما بصورة ملحوظة، ونمت معه البحث التعليمي في هذا المجال ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها:[2]

1 روعة محمد حسين بربراوي، واقع ومستقبل المشروعات الاستثمارية لتمويل التعليم العام في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، كلية التربية قسم الإدارة والتخطيط التربوي، ص 22-23.

2 صلعة سمية، اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم تخصص إقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص 59-60.

1. أدى تراكم الخبرات النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.
2. التطور الكبير الذي حصل في مجال الدراسات الاقتصادية بسبب توسع النشاط الاقتصادي وتعقده، وبسبب النمو الكبير في العمليات الإنتاجية الذي رافق التطور العلمي.
3. نمت الدراسات الخاصة بالموضوعات الاقتصادية في التعليم بعد الحربين العالميتين.
4. ظهور التعليم بصفة نوعا من النشاط ومجالا لا يمكن تجاهله من جهة النظر.
5. تزايد حجم الإنفاق الخاص للأفراد والمؤسسات غير الحكومية على التعليم.
6. شهد القرن العشرين حركة واسعة للنشاط العليم لمختلف المنظمات الدولية والمؤسسات، وقد أجريت في القرن العشرين العديد من الدراسات التي أجريت في مجال تحديد دور المعرفة والتعليم بين العوامل الأخرى التي تسهم في زيادة الإنتاج.

المرحلة الثالثة: شهدت سنوات العقد الثامن من القرن العشرين سكونا نسبيا في مجال الدراسات الاقتصادية في التعليم ، بعد ذلك الاهتمام والحماس الكبيرين اللذين ظهرا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات من قبل الاقتصاديين والتربويين والمخططين ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية والرسمية في مجال تنشيط الدراسات الاقتصادية في التعليم، وقد بدأت محاولات جدية في السنوات الأخيرة للبحث عن أساليب أكثر صلاحا في معالجة الموضوعات الاقتصادية في التعليم، وهكذا تعد هذه لفترة مرحلة للبحث عن أساليب وأدوات علمية تستطيع تجاوز الجوانب غير الدقيقة للطرق التي استخدمت خلال السنوات السابقة.[1]

المطلب الثالث: نظريات علم اقتصاديات التعليم.

يبدو أن الحديث عن اقتصاديات التعليم في مجال التربية بصفة خاصة بدأ مرتبطا بالتخطيط التربوي خاصة مع ظهور العصر الثاني للتخطيط، كما يسميه "سيلفان لوربيه" بذلك العصر الذي إجتاح التأكيد على التربية بوصفها استثمار ينبغي لها أن تعطي البرهان على مردودها وعائدها، ولأهمية العنصر البشري في التنمية، اهتم رجال الاقتصاد بدراسة القيمة الاقتصادية للتعليم، ويمكننا فيما يلي أن نستعرض بعض أشهر رواد اقتصاديات التعليم، وهم:

1 المرجع نفسه، ص 60.

- ✓ **آدم سميث Adam Smith:** بعد ان استغرق إثنتي عشر سنة في كتابة كتابه الضخم 'الرخاء العام' وسمى نموذجه "نظام الحرية الطبيعية"، الذي يسميه الاقتصاديون اليوم "النظام الكلاسيكي"، ونموذج سميث مستلهم من السير إسحاق نيوتن Isaac Newton، الذي كان سميث معجبا جدا بنموذجه للعلوم الطبيعية كنموذج كوني متناغم. وكانت عقبة سميث الأكبر هي إقناع الآخرين، ليقبلوا نموذجه، وخصوصا المشرعين فلم يكن غرضه من كتابة ثورة الأمم مجرد التثقيف، بل الإقناع إذ لم يتحقق سوى قليل جدا من التقدم على مدى قرون في انجلترا وأوروبا بسبب الأنظمة الراسخة المعروفة بالمركنتالية mercantilism، وكان أحد أهداف آدم سميث من كتابة ثروة الأمم هو تدمير النظرية التقليدية للاقتصاد، التي تسمح للميركنتاليين بالسيطرة على المصالح التجارية والسلطات السياسية وقتها، وأن يستبدل بها منظوره للمصدر الحقيقي للثروة والنمو الاقتصادي بها، بما يقود إنجلترا وباقي العالم نحو "التحسين الأعظم" لنصيب المواطن العادي من الثورة([1])
- ✓ **ألفريد مارشال A. Marshll:** في رأيه أن أعلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم، والاقتصاد ذاته ذو قيمة محدودة إن لم يستغل في سبيل التقدم، وذلك عن طريق القوى البشرية التي تحول الثروات من مجرد كميات نوعية إلى طاقات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود[(2)]
- ✓ **وليام بيتي William Petty:** هناك محاولات جادة لتقدير قيمة الكائن الإنساني منها محاولة "بيتي" الذي بنى تقديراته على أسس أن إجمالي مكاسب العمل هي البقية المتبقية للنفقات الكلية بعد خصم الأرباح من الأرض، ومصادر أخرى وكذلك قيمة البشر تساوي عشرين مرة قدرة مكاسب العمل السنوي العالية.[(3)]
- ✓ **ماركس Marx:** قامت نظرية على تحليل النظام الاجتماعي السائد ألا وهو النظام الرأسمالي بحيث اعتبر أن هذا الأخير يقسم المجتمع إلى طبقتين الرأسماليون والعمال بحيث الأول يملك وسائل الإنتاج ورأسمال بينما العمال فيملكون اليد العاملة، وكان هذا هدفه الرئيسي للرأسماليين هو تعظيم الربح وتخفيض التكاليف عن طريق الاعتماد على مختلف التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج [(4)]

---

1 مارك سكويسين، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد آدم سميث، كارل ماركس . جون مايناردكيتز، مجدي عبد الهادي، ط 1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2018، ص 21،22

2 رابح عرابة، حنان بن عوالي، ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري، ملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14/13 ديسمبر 2011.

3 فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2007، ص 18.

4 مومية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2017/2016، ص 21.

- ✓ **مالتس Maltus:** وفقا لنظريته الرابطة بين حجم السكان والرفاه الاجتماعي، أن التعليم عامل فعال في فكرة الحد من النسل وترسيخها لدى أفراد المجتمع بجعلها أكثر إقناعا، عموما جدير بالذكر أن معالجة نسق العملية التربوية في سياق النظرية الاقتصادية الليبرالية لم تكن لتخلو الإيدولوجي لصالح الطبقة المهيمنة، وغير مختلف مؤسساته ومستوياته كان التعليم يعيد إنتاج التفكير البرجوازي الطبقي ابتدءا من آدم سميث إلى آلفرد مارشال، ويتضح ذلك أكثر في خضوع المؤسسات التعليمية لقانون العمل.[1]
- ✓ **فيشر Irving Fisher:** جاء لينوه في نظريته على رأس المال على أساس متين لنظرية رأس المال البشري المعاصرة، والتي ظهرت للوجود في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ أشارة إلى أن مخزون الثروة الموجود في لحظة أو فترة من الزمن يسمى بـــ: (رأس المال)، وأن تدفق (الخدمات) خلال مدة من الزمن يطلق عليه (الدخل) ونشير هنا أن تعريف (Irving Fisher) لرأس المال والدخل كانا شاملين وتركا المجال مفتوح لمناقشتها بين منظري رأس المال أنذاك وحتى وقتنا هذا، خصوصا حول سلع رأس المال، من حيث طبيعتها المادية والمالية ومدة استعمالها، كما أضاف (Irving Fisher) أن جميع أنواع المخزون يمكن أن تكون رأس مال عندما تقدم الخدمات، حتى لو كان الظاهر أو الصريح منها هو البشر نفسه.([2])
- ✓ **لندبرج Eric Lunberg:** لقد أثبت "اريك ليندبرج" أن الإنتاج يزيد مع مضي الوقت بالرغم من ثبات رأس المال العادي، ولقد أدى ما أثبته ليندبرج إلى ضرورة البحث عن أسباب هذه الزيادة ومدى مالها من علاقة بالتعليم والخبرة والتدريس، حيث توصل في ختام أبحاثه إلى وجود علاقة بين هذه الزيادة وبين عوامل التعليم والتدريب والخبرة.
- ✓ **دينسون Zdward Denison:** تناول دينسون في بحثه عوامل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والعوامل البديلة وقياس أثر كل العوامل المختلفة ومن بينها (المستوى التربوي) على مستوى الدخل القومي، وتوصل إلى أن عامل التربية يساهم بحوالي 23% من مجموع الزيادة في الدخل القومي وقد مهدت هذه الأبحاث بوجه عام لظهور فكرة الاستثمار البشري، وإن كانت في حاجة إلى مزيد من الوضوح والدقة، وقد تعرضت أبحاثه لاعتراضات كثيرة بسبب صعوبة قياس هذا الجزء من الزيادة في الدخل الذي يرجع إلى عنصر التربية سواء لعوامل تتصل بدقة البيانات

1 نجوى بوزيد، مؤسسة للاستثمار في رأس المال البشري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 412، نوفمبر 2007، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014،ص 213.

2 رياض بن صوشة، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستمرة في منظمات الأعمال، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسة اقتصادية، العدد 28، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 141.

أو تغيير الأسعار، أو تغيير الاسلوب الفني للإنتاج أو غير ذلك من العوامل إلى أن جاء "شولتز" و "بيكر"و"جون فيزي" واستطاعوا التغلب على بعض هذه الصعوبات خاصة فيما يتعلق بتطور بعض طرق حساب العائد الاقتصادي.([1])

- ✓ **شولتز** T.W Shultz: يعتبر الرائد في معالجة الاقتصاديات التعليم، وقد غاص في عمق مبادئ هذا العلم، وبحث في أهمية إعداد رأس المال البشري، الذي اعتبره العامل المجهول الذي يسهم في إحداث النمو الاقتصادي، وعليها فإن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى زيادة في الدخل وبالتالي تحقيق التنمية كالنمو الاقتصادي، كما اعتبر أن المعرفة والمهارات التي يمتلكها الفرد، هي رأسمال يجب استثماره، بحيث يحقق نسب عالية من النمو الاقتصادي تفوق تلك الناتجة عن الاستثمار في رأس المال المادي.

وخلال دراسته للقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية تبين له أن تنمية الموارد البشرية الزراعية، تؤدي إلى زيادة إضافية في الإنتاجية عن تلك الناتجة عن توفر البنى التحتية، الأرض، النقل وغيرها، لهذا أعطى شولتز أهمية بارزة للتعليم باعتباره ضروريا لتنمية الموارد البشرية، حيث تصبح المعارف والمهارات جزأ من الفرد، يمكن أن يستثمرها لزيادة الإنتاج والإنتاجية، كما يوضح أهمية التعليم في حياة الفرد من خلال حصوله على مداخيل عالية بناءا بمستوياته التعليمية، وعلى المجتمع من خلال التنمية التي يمكن تحقيقها أخذ بالاعتبار تكلفة الفرص الضائعة (cout d'opportunité) أي الإيرادات التي يخسرها الفرد عندما يتابع مسيرته التعليمية.

- ✓ **بيكر Becker Gary:** تحدث بيكر عن أهمية التعليم، باعتباره استثمارا مطورا في ذلك نظرية الرأس المال البشري، كم استنتج أن الفرد المكتسب مستويات عالية من التعليم، يحصل على ارتفاع في مداخيله، وذلك بعد حسم مختلف الأكلاف التي تكبرها.([2])

1 فاروق عبده فليه، نفس المرجع السابق، ص 18، 19.

2 بياريت فريفر، اقتصاديات التعليم في لبنان: واقع أم حبر على ورق؟، مجلة أبحاث ودراسات تربوية، العدد العاشر، السنة الخامسة، شتاء 2020-1441 ه، جامعة لبنان، ص 115،116.

المبحث الثاني: تكلفة التعليم العالي.

يعتبر رأس المال البشري مهم للبشر والاقتصاد والمجتمعات والاستقرار العالمي وهو مهم عبر الأجيال ،تعد الموارد البشرية أو ما يعرف برأس المال البشري من أهم موارد المؤسسة على الإطلاق، وواحدة من الدعائم الأساسية للنجاح، ازدادت أهميتها بشكل كبير خصوصا خلال السنوات والعقود الأخيرة، حيث تغيرت النظرة اتجاهها من مجرد كونها عامل ثانوي ضمن عوامل الإنتاج الأخرى قد تحصر في كثير من الأحيان في الجهد الفيسيولوجي للفرد، إلى ثروة علمية وفكرية وما تمثله كمورد للإبداع والتميز.

إن تكاليف التعليم بما تتضمنه من عناصر حول محتواها وأنواعها وحساباتها، وما يضاف إليها من التمويل وتخطيط وترشيد الإنفاق ونحو ذلك تؤلف بابا واسعا للبحث كثر الخوض فيه لأسباب عديدة، فقد أدى التوسع الكمي في التعليم المعاصر إلى تضخم الإنفاق عليه لتوفير مستلزماته.

المطلب الأول: تعريف تكلفة التعليم العالي.

إن تكاليف التعليم عامل أساسي في توفير التعليم وتطوره وتجديده، ولهذا تهتم الجهات المسؤولة عن التعليم بدراسة تكاليف وحساب حجاته المستقبلية وإدراجها في موازنة الدولة.

التكلفة وفق للقاموس الوسيط هي كل ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال أو جهد، حيث يرى وود هول Wood hall أن مصطلح تكلفة التعليم يترادف عادة بدرجة واضحة مع نفقاته.

وعرف هذا التكلفة بأنها مقياس لمقدار الإنفاق النقدي الذي يتم في سبيل تحقيق منفعة محددة، وأوضحها مونتير بأنها تعبر عن تضحية لعرض الحصول على منافع[1].

ويعرف أيضا هو التعبير عن الموارد المادية والبشرية اللازمة للتعليم بمصطلحات مالية، فينطلق مفهوم الكلفة كما هو في علم الاقتصاد، فوحدات المنتج هي الجامعات، ومواردها المالية هي ما تخصصه الدولة والسلطات المحلية وأولياء الأمور والقطاع الخاص، ويتم الصرف على إنتاج الخدمة التي تمثل في تقديم التعليم[2]

1 طالبي صلاح الدين، تقييم فعالية نفقات التعليم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015،2016، ص 58.

2 محمد محمدي مخلص، تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، المجلة العربية لضمان الجودة التعليم الجامعي، المجلد العاشر، العدد 27، ص 08.

المطلب الثاني:أنواع التكلفة في التعليم العالي.

يوفر لنا تحليل عناصر التكلفة الوقوف على أي أنواع متعددة من الكلفة التعليمية، حيث يمكن تمييز أنواع منها تبعا لطبيعة النفقات التعليمية أو تبعا للمجال الذي ينفقا فيه، ويفيد تصنيف التكلفة التعليمية غالبا أغراض حساب عناصر هذه الكلفة إذ أن تحديد طبيعة مجال الكلفة يعطي إمكانية التحديد الدقيق لأوجه الصرف و لطبيعة المصروفات الفعلية في مجال التعليم.

يصنف غالبا التكلفة التعليمية إلى الأنواع الآتية: كلفة جارية و كلفة رأسمالية و إلى تكلفة مباشرة و إلى تكلفة القرض.

1. التكلفة الجارية و التكلفة الرأسمالية:[1]

1 4 **التكلفة الجارية:** و قد شملت العناصر التالية:

1-1-1- رواتب المعلمين و المدراء في السنة الدراسية 1973/1972

1-1-2- الموارد التعليمية.

1-1-3- الإدارة المركزية.

1-1-4- النفقات الأخرى.

و قد شكلت النفقات السابقة ما يزيد من 90% من متوسط تكلفة الطالب أما النتائج التي وصل إليها الدكتور حسين فكانت كما يلي:

- ✓ معدل تكلفة الطالب في المملكة لمختلف الصفوف حتى نهاية الصف الثالث الثانوي.
- ✓ معدل تكلفة الطالب في كل مرحلة من المراحل الدراسية.
- ✓ معدل تكلفة الطالب في المدارس ذات القدرة الواحدة وذات الفترتين.
- ✓ معدل تكلفة الطالب لمدارس المعلم المنفرد.
- ✓ معدل تكلفة الطالب لجميع المناطق التعليمية ولجميع المراحل والصفوف.

1 ضرار محمد سليمان علي، التعليم والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات درجة الماجستير قسم التربية، كلية التربية في جامعة الأردنية، 1976/05/22ـــ ص 17، 18.

1 2 **التكلفة الرأسمالية:** وقد شملت النفقات التالية:

1-2-1- التكلفة السنوية للأبنية المدرسية: وقد حسبت هذه التكلفة بمعدل استهلاك ثم تقديره على أساس كلفة البناء، وبفائدة 7% سنويا، وعلى أساس أن هذا البناء سيبقى منتجا خمسين عاما، أما في حالة البناء المستأجر فقد حسبت قيمة الأجرة السنوية على أساس أنها تكلفة البناء السنوية.

1-2-2- التكلفة السنوية للأراضي التابعة للمدارس: وتم تقديرها على أساس قيمة الأرض ومعدل فائدة 7% على اعتبار أن الأرض لا تهلك.

1-2-3- التكلفة السنوية للأثاث الصفوف والإدارة وتجهيزات المختبرات، وقد حسبت على أساس معدل استهلاك سنوي محسوب على أساس أن هذا الأثاث وهذه التجهيزات ستبقى منتجة لمدة خمسة عشر عاما وبمعدل فائدة 7% سنويا.

1-2-4- نفقات الصيانة بما فيها رواتب الأذنة.

2. التكلفة المباشرة والتكلفة غير المباشرة[1]

2-1-التكلفة المباشرة: وهي التي تخص الجامعة نفسها، وتخص الطلاب مباشرة و هي تكلفة تتحملها الدولة ويتحملها الطالب ويمكن حصر هذا النوع من التكاليف فيما يلي:

2-1-1- التكاليف الخاصة (الفردية): وتتمثل في المبالغ التي ينفقها الطالب وأهله من أجل الدراسة كمصاريف التسجيل، وثمن الكتب والمراجع والمواد التعليمية ونفقات النقل والمواصلات والسكن من أجل الدراسة فقط. وغير ذلك من المصاريف اللازمة للعملية التعليمية باستثناء الإنفاق على الطعام واللباس غير الخاص بالتعليم.

2-2-التكلفة الغير مباشرة: بما أن الموارد المتاحة للفرد والمجتمع محدودة وتقسم بالندرة النسبية فإن اتخاذ القرار الاستثماري في مجال معين دون غيره تتضمن بالإضافة إلى التكاليف هذا الاستثمار تكلفة أخرى إضافة تتمثل في التضحية بالاختبارات الأخرى، وبالتالي فتكلفة الفرصة الضائعة تتضمن نفقة التضحية بشيء ما من أجل الحصول على شيء أخر.

1 بن العارية حسين، مدياني محمد، قياس التكلفة التعليمية للطالب الجامعي بالجزائر مع التطبيق على جامعة أدرار، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشر، عدد24/ جوان 2018، جامعة أدرار، ص 320، 321.

3. تكلفة الفرصة البديلة:

يقصد بتكلفة الفرصة البديلة "الكسب أو الأجور غير المحصلة التي يتركها الطلاب نتيجة إلتحاقهم بالمدارس".

وقد وجد أن طلاب المدارس الثانوية وما بعدها يستطعون القيام بأعمال تدر عليهم أجورا تكفى معيشتهم لو انقطعوا عن الدراسة والتحقوا بسوق العمل.

وحسب شولتز تكلفة الفرصة البديلة وذلك بالتعرف على قيمة الدخل اليومي أو الأسبوعي أو الشهري الذي يكسوه الأفراد الذين هم في مثل سن التلاميذ و لكنهم أصبحوا من الفئة العاملة.

ويرى شولتز أن التكلفة البديلة لا تحسب لمرحلة التعليم الابتدائي، ذلك لأن تلك المرحلة لا تؤهلهم للعمل والكسب بل تبدأ عملية حساب التكلفة البديلة لطالب التعليم الثانوي.

ويوجد بعض العلماء فكرة حساب الفرصة البديلة لا تحسب لمرحلة التعليم أثناء عملية حساب العائد الاقتصادي من التعليم، وعلى رأسهم شولتز والبعض الآخر يرى أن حساب الخسائر الناجمة عن انعدام ربح الطلاب نتيجة لالتحاقهم بالمدارس بدلا من ميدان العمل، إلى متوسط داخل قرنائهم الذين في مثل سنهم وجنسهم ولكنهم التحقوا بميدان العمل، ومعنى هذا افتراض أنه لو انقطع الطلاب عن المدرسة وقصدوا ميدان العمل فسوف يجدون سوق قادرة على استيعابهم وتشغيلهم بمثل أجور قرنائهم ممن يعملون فعلا.

وفي هذا مجانبة للواقع لأنه قد يكون من المحتمل نتيجة دخول هذا العدد الجديد ميدان العمل ، أن يزيد العرض عن الطلاب فتحدث بطالة واسعة تؤدي إلى انخفاض الأجور وتصبح أقل من الأجور المفروضة.[1]

المطلب الثالث: تقنيات حساب التكلفة في التعليم العالي.

لغرض حساب تكلفة التعليم بغض النظر على أشكال الكلفة سواء كانت كلفة خريج أو طالب، لابد من تحليل الكلفة التعليمية إلى العناصر التي تكونها ومن ثم حساب التكلفة من خلال حساب تلك العناصر.

ويتم حساب تلك العناصر كما يأتي:

1 -**حساب تكلفة الطالب:** تحسب تكلفة الطالب لسنة دراسية واحدة.

تستخرج تكلفة الطالب لسنة واحدة من خلال إتباع الخطوات الآتية:

1 هادية محمد رشاد أبو كليلة، العائد الاقتصادي من التعليم الثانوي الصناعي في مصر، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في التربية، قسم أصول التربية، كلية التربية بدمياط، 1981، ص 113، 114.

1-1-حساب حصة الطالب من التكلفة المباشرة وتستخرج كما يلي:

1-2-حساب حصة الطالب من الكلفة غير المباشرة، وتستخرج كما يأتي:

1-3-الكلفة الكلية السنوية للطالب و تستخرج كالأتي:

حصة الطالب من التكلفة المباشرة+ حصة الطالب من التكلفة غير المباشرة

2 -حساب تكلفة الطالب في ساعة تعليمية واحدة:

تستخدم طريقة حساب هذا النوع من التكلفة طريقة تفصيلية في حساب تكلفة الطالب في السنة الدراسية ، إذ تقسم التكلفة التعليمية للطالب على عدد الساعات الدراسية في ذلك السنة الدراسية وتكون النكلفة التي تحسب بهذا الأسلوب تكلفة لساعة مطلقة بغض النظر عن طبيعة المادة الدراسية، ويمكن استخدام الطريقة الآتية في حساب الساعة التعليمية الواحدة.

تكلفة الساعة التعليمية الواحدة:

ونستخدم نفس الطريقة في حالة حساب تكلفة الساعة الواحدة من التكلفة الجارية أو حساب تكلفة ساعة واحدة من التكلفة الرأسمالية (ثابتة).

وتستخدم هذه الطريقة عادة في حساب تكلفة المادة الدراسية الواحدة، وفي حساب تكلفة الفصل الدراسي الواحد.

3 -حساب تكلفة المادة الدراسية:

تستخرج تكلفة المادة الدراسية عن طريق الأسلوب الأتي:

تكلفة الساعة الواحدة * (عدد الأسابيع الدراسية * عدد الساعات الأسبوعية للمادة)

إذا كان النظام المتبع نظامها فصليا تحسب عدد الأسابيع في الفصل الدراسي المعني الذي تعطى فيه المادة الدراسية التي يراد حساب تكلفتها.

4 -حساب تكلفة الفصل الدراسي الواحد:

تستخرج تكلفة الفصل الدراسي الواحد عن طريق استخدام أحد الأسلوبين الآتيين:

الأسلوب الأول: تحسب تكلفة الفصل الدراسي على أساس حساب تكلفة المادة الدراسية، إذ تجمع تكلفة المواد الدراسية لذلك الفصل باعتبار أن مجموع تكلفة المواد الدراسية تكلفة للفصل الدراسي المعني.[1]

الأسلوب الثاني: تحسب تكلفة الفصل الدراسي على أساس حساب تكلفة الساعة الدراسية الواحدة وبذلك تكون:

تكلفة الفصل الدراسي= عدد الأسابيع الدراسية في الفصل * عدد الساعات الأسبوعية * تكلفة الساعة الدراسية الواحدة

ويعتمد هنا في حساب تكلفة الفصل الدراسي، إما على التكلفة السنوية للطالب الواحد وتكون هذه التكلفة أساس لحساب تكلفة الطالب في ساعة دراسية واحدة (تقسم الكلفة السنوية للطالب على عدد الساعات الدراسية لتلك السنة أن كان النظام المتبع هو نظام سنوي، وعلى عدد الساعات الدراسية للفصل الدراسي إن كان النظام المتبع هو نظام فصلي) التي تكون بدورها أساس لحساب الفصل الدراسي عن طريق حساب تكلفة جميع الساعات الدراسية في ذلك الفصل، أو يعتمد على كلفة الإجمالية للسنة الدراسية، وفي هذه الحالة تحسب تكلفة الفصل الدراسي على طريق قسمة التكلفة الإجمالية للسنة الدراسية عن عدد الساعات الدراسية خلال السنة الدراسية، بفصليها الدراسيين إن كان النظام المتبع نظام فصليا وبذلك تستخرج تكلفة الساعة الدراسية المطلقة ولجميع الطلبة، هذه التكلفة التي تكون أساسا لحساب تكلفة الفصل الدراسي الذي يتم أما عن طريقة حساب التكلفة الإجمالية للمادة الدراسية وحساب تكلفة جميع المواد الدراسية في الفصل، أو عن طريق حساب تكلفة جميع

1 كياري فاطمة الزهراء، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية دراسة حالة جامعة معسكر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012، ص 129-130-131.

الساعات الدراسية التي يشمل عليها الفصل الدراسي، ويمكن تقسيم هذه التكلفة الإجمالية على عدد الطلبة وبذلك نحصل على تكلفة الطالب الواحد في الفصل الدراسي.

5 -حساب تكلفة الخريج:

تحسب تكلفة الخريج كما يأتي:

تكلفة الخريج= مجموع التكلفة الجارية للسنوات الدراسية للطالب(المباشرة وغير المباشرة)+ حصة الطالب من التكلفة الرأسمالية السنوية المباشرة وغير المباشرة * عدد سنوات المرحلة.

إن هذا الأسلوب هو أسلوب عام يستند على متوسط تكلفة الخريج، إذا حسب ضمنا تكلفة سنوات الإعادة لبعض الطلبة عند حساب التكلفة الجارية لسنوات الدراسة للطالب أو عند حساب حصة الطالب من التكلفة الرأسمالية السنوية، وقد يحسب تكلفة الخريج مع إضافة التكلفة الإضافية الناتجة عن الرسوب أو التسرب ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

5-1-**حساب تكلفة الخريج مضاف إليها التكلفة الإضافية الآتية نتيجة رسوب الطالب:**ويلزم لحساب هذا النوع من التكلفة، حساب معدل بقاء الطالب في المرحلة الدراسية، وبعبارة أخرى حساب عدد السنوات اللازمة لتخرج الطالب عن المرحلة التي هي موضوعة الدراسة، ويمكن حساب ذلك كما يأتي:

عدد الطلبة الذين تخرجوا بدون رسوب * عدد السنوات المقررة للمرحلة+(عدد الطلبة الراسبون سنتان * عدد السنوات المقررة مضاف إليها سنتين) وهكذا...إلخ وتقسيم ذلك كله على عدد المتخرجين جميعا * عدد السنوات المقررة للمرحلة التعليمية وبذلك نحصل على معدل الزيادة قياسا إلى سنة واحدة، وعند ضرب هذا المعدل بعدد السنوات الدراسية للمرحلة نحصل على معدل السنوات الضرورية لتخرج الطالب، وعند ضرب هذا المعدل على تكلفة الخريج مضاف إليها التكلفة الناتجة عن سنوات الإعادة ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال الأتي:

لو فترضنا أننا بصدد حساب تكلفة الخريج لمرحلة دراسية عدد السنوات المقررة لتلك المرحلة هي4 سنوات، وأن تكلفة الطالب السنوية هي 500 دينار، وعدد المتخرجين دون رسوب هو 80 متخرجا وعدد المتخرجين الذين تأخروا سنة واحدة 30 متخرجا، وعدد المتخرجين الذين تأخروا سنتان هو 25 متخرجا وعدد المتخرجين الذين تأخروا 3 سنوات هو 15 متخرجا، فيحسب معدل السنوات الملزمة للمتخرج كما يأتي:

$$\text{سنة } 1,2=\frac{725}{600}=\frac{(7\times15)+(25\times6)+(5\times30)+(4\times80}{150\times4}$$

$$\text{سنة } 4.8 = 4 \times 1.2$$

ويضرب عدد السنوات اللازمة هذه لتخرج الطالب في تكلفة التعليم وبذلك تكون كلفة الخريج 2400 دينار أي بزيادة 400 دينار عن التكلفة الضرورية لإكمال الدراسة بدون رسوب.

5-2-**حساب كلفة الخريج مضاف إليها الكلفة الإضافية الآتية نتيجة للتسرب**يحسب هذا النوع من التكلفة عادة كما يأتي:

أولا: يضرب عدد الطلبة التاركين في عدد سنوات بقائهم في التعليم، أي يضرب عدد الطلبة التاركين في السنة الثانية في سنة واحدة، وعدد الطلبة التاركين في السنة الثالثة في سنتين وهكذا بالنسبة للسنوات الباقية للمرحلة الدراسية ومن ثم

يجمع عدد سنوات الدراسة الفعلية لجميع الطلبة التاركين.

ثانيا: يضرب مجموع سنوات البقاء لجميع الطلبة التاركين في متوسط التكلفة السنوية لتعليم الطالب في المرحلة المعينة، وبذلك نحصل على مجموعة تكلفة سنوات البقاء لجميع الطلبة التاركين.

ثالثا: يقسم مجموع تكلفة سنوات بقاء الطلبة التاركين على عدد المتخرجين وبذلك نحصل على التكلفة الإضافية الآتية نتيجة ترك بعض الطلبة التعليم قبل إنهاء المرحلة الدراسية.[1]

1 كياري فاطمة, نفس المرجع السابق، ص 131، 132، 133.

المبحث الثالث: الاستثمار في التعليم العالي.

المطلب الأول: ما هي الاستثمار في رأس المال البشري .

ضمن هذا المطلب سيتم تناول ماهية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تعريفه وأهميته وأبعاد ومحددات.

1 -تعريف الاستثمار في رأس المال البشري:

لقد تعددت تعاريف الاستثمار في رأس المال البشري نذكر منها:

يقصد بالاستثمار في رأس المال البشري " تلك المداخلات التي تقوم بها المنظمات في ميدان تدعيم المواهب البشرية وترقية وتطوير المهارات، وهذا يعني أن الاستثمار في تعليم العاملين هو طريقة جديدة لخلق سوق عمل داخلي ترتكز عليه المنظمة في بناء مواردها البشرية".[1]

" الإنفاق على اليد العاملة سواء فيما يتعلق بتوظيف العمال المتخصصين أو الإطارات المسيرة أو تأهيل اليد العاملة الموجودة ، ورسكلتها بهدف الرفع من كفاءتها في التحكم التكنولوجي للآلات المشغلة بما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاجية و من ثم في ربحية المشروع".[2]

2 -أهمية الاستثمار في رأس المال البشري:

أشار (schultz) إلى أن الاستثمار الذي يقوم به المجتمع في تكوين الموارد البشرية وتطور قوة العمل يمثل استثمارا اقتصاديا يولد عائدا يشارك في النمو الاقتصادي للدولة، وإن هذه المشاركة قابلة للقياس الكمي، وبين (simon kuznets) أهمية رأس المال البشري في النمو الاقتصادي حيث أشار إلى أنه ما يقارب 90 % من النمو الاقتصادي الذي حققته الدولة الصناعية خلال الخمسينيات من القرن الماضي يرجع في الأساس لتحسين قدرات الفرد والمعرفة و التنظيم، وهو ما أدى إلى التفرقة بين الجانب الكمي والكيفي للعنصر البشري والاهتمام برأس المال البشري.

يعتبر رأس المال البشري مصدرا للابتكار والتجديد وإنشاء المعارف الجديدة، حيث تعد معارف المصدر الأساسي للتمييز والإبداع فالمعرفة قوة أساسية محركة للاقتصاد من خلال تنمية العنصر البشري بما فيه من كفاءات جديدة، حيث أكد

---

1 مدفوني هندة، رأس المال البشري في الجامعة بين آليات الاستثمار فيه وإشكالية أدائه، نموذج مقترح للقياس وفقا لمؤشرات التصنيف العالي للجامعات وأبعاد بطاقة التقييم المتوازن، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016، ص 132.

2 مليكة مدفوني، الاستثمار في رأس المال البشري لدعم القدرة التنافسية وإشكالية تقييمه –دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفات SAMIPHOS، تبسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا، قسم علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018/2017، ص 59.

solow على أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على حجم القوة العاملة، بل على نوعية هذه القوة التي يعبر عنها بالكفاءات الإنتاجية للأفراد، باعتبار الأفكار و المعارف الجدية والاستثمار في رأس المال البشري هي العوامل الأساسية التي تقود وتحافظ على استدامة النمو الاقتصادي.[1]

مما تقدم يمكن القول أن عملية الاستثمار في رأس المال البشري تسمح ب:[2]

- ✓ تعزيز أداء المؤسسات من خلال تحسين الإنتاجية وزيادة الإرادات و التحكم في التكاليف وتخفيضها.
- ✓ رفع قيمة المؤسسة في السوق وتعزيز موقفها التنافسي.
- ✓ تحديد مستويات الاستثمار الملائمة من خلال تحديد الحد الأدنى و الأقصى من المبالغ المخصصة له.
- ✓ تغيير الصورة الذهنية اتجاه طبيعة العمل بما يؤدي إلى زيادة القدرات الإبداعية و الإبتكارات ، بالإضافة إلى تحقيق مزيد من الخدمات والمنتجات بمستوى الجودة المطلوب.
- ✓ زيادة فعالية المؤسسة بتحقيق عوائد مالية أكبر، وبذلك تعتبر مؤشرا لقياس ربحية المؤسسة.

من الواضح أن عملية بناء و تطوير رأس المال البشري تمثل التزاما كبيرا على المؤسسة، فهي تتطلب تخصيص الوقت الجهود، والموارد المادية المرتبطة بتكاليف التدريب، التعليم وغيرها، وتتوقع المؤسسة أن تحصل على عوائد من هذه العملية التي تحديد وقياس تكاليفها وعوائدها.

3 -أبعاد ومحددات الاستثمار في رأس المال البشري:

3-1-أبعاد الاستثمار:

جاءت أهمية الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من منظور متعدد منها:[3]

3-1-1- البعد الثقافي:

حيث ينعكس تزايد نسبة المثقفين من الموارد البشرية في التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد، وتمسكه بما يخص وطنه من العقائد الدينية والتراث الثقافي واللغة والأدب وازدياد درجة الوعي لديه بما يدور حوله.

---

1 حفاظ زحل، إدارة المعرفة وأهميتها في تنمية رأس المال البشري، دراسة حالة لعدد من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، قسم علوم التسيير تخصص اقتصاد المنظمات، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 201/2017/، ص 124، 125.

2 سامية بعيسى، الاستثمار في رأس المال البشري كمحدد لتطوير المؤسسات الاقتصادية الخاصة في العصر الرقمي، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص 43.

3 محمد موساوي، الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر (1970-2011)، رسالة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.، ص 69-70.

3-1-2- البعد الاقتصادي:

من خلال الموارد البشرية المؤهلة والدربة يتم تنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة ويوفر احتياجات سكانها من السلع والخدمات، إضافة إلى أن الفرد المؤهل تعليما وتدريبا لديه فرصة أكبر للعمل كمواطن منتج يحقق قيمة مضافة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

3-1-3- البعد الاجتماعي:

فمن المعروف أن التعليم ينمي قدرات الفرد الذهنية والفكرية ويكسبه الأنماط والقيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على تفهم المشكلات الاجتماعية وترسيخ الروابط الأسرية، إضافة إلى تأثيره الملموس في شعور الإنسان بالذات.

3-1-4- البعد العلمي:

حيث يوفر التعليم الكوادر العلمية القادرة على البحث والابتكار والاختراع والتطوير، بما يسهم في إحداث النقلات الحضارية المختلفة وإحداث التقدم التقني في شتى مجالات الحياة والتحسين المستمر في وسائل المعيشة.

3-1-5- البعد الأمني:

حيث يؤدي العناية بتعليم وتدريب الفرد إلى تخفيض نسبة البطالة والتي تتناقص مع ارتفاع المستوى التعليم والتدريبي، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الأمني للمجتمع إضافة إلى قناعة الأفراد أنفسهم بضرورة وجود هذا الاستقرار.([1])

3-2-محددات الاستثمار:

حول محددات الاستثمار في رأس المال البشري نشير إلى أن عملية تنمية الموارد البشرية ترتبط بجانبين متلازمين متكاملين، أولها يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل الذي توجد به الكثير من العقبات كما ذكر في عدد 2007 مقال (fiarvard business review) في مجلة هارفارد بعنوان:" عظم عائدك من الأفراد"، يقول الكاتبان بأن المديرين مولعون بمقولة: "إن مواردنا البشرية هي ثروتنا الأكثر أهمية"، في حين أن الكثير من المسؤولين يعتبرون ويتعاملون مع الموارد البشرية كتكاليف وهذا خطير، لأن الموارد البشرية بالنسبة للكثير من المنظمات هي المورد الوحيد للميزة التنافسية على المدى البعيد، فالمنظمات التي لا تستثمر في مواردها تخاطر بنجاحها بل بوجودها.

1نادية إبراهيمي, دور الجامعة في تنمية راس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم االعلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012، ص 15.

وحول حجم الإنفاق على تنمية الموارد البشرية في المملكة، ذكرت الدراسات أن الاهتمام بتنمية رأس المال البشري انعكاس من قبل الدولة في تزايد الاعتمادات المالية المخصصة له لتوفير المرافق التعليمية والتجهيزات والموارد البشرية التي تقوم بالتدريس والتدريب.

وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف، وهذا الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار في رأس المال البشري، فقد قال الدكتور رجيف بشواريا الرئيس التنفيذي لمركز ويكليف للحكومة و القيادة، إن القيادة الخاطئة و الإدارة التقليدية تبدد ما يقارب 60 مليار دولار سنويا من الموارد المالية وهو المتوسط العالمي المخصص للتنمية الإدارية.[1]

المطلب الثاني: التعليم والاستثمار في رأس المال البشري.

لقد أصبح الاستثمار في رأس المال البشري من خلال أولوية إستراتيجية لكل الدول، وأصبح التعليم استثمارا في المستقبل الجماعي للمجتمعات وكل الدول مجبرة على الاستثمار في التعليم بطريقة أو بأخرى، .يسهم الاستثمار في التعليم تعديل معدل النمو الاقتصادي لكونه من أهم سبل تحسين مستوى الرفاهية من خلال رفع إنتاجية القوى العاملة والارتقاء بنوعية حياة الأفراد ، فالتعليم هو الأداة الرئيسة لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتجدر الإشارة إلى تركيز الاقتصاديين على دور الاستثمار في التعليم كمحدد رئيسي لتكوين رأس المال البشري، فالاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم يساهم في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي لما له من صلة مباشرة في تنمية الموارد البشرية وبناء قدرات ومهارات بشرية فعالة في المجتمع.[2]

تمارس مؤسسات التعليم العالي في الوقت الحاضر مرحلة تقليص الإنفاق الحكومي أنها أكثر اعتمادا اليوم على التمويل الذاتين تمويلا يعتمد على توسيع قاعدة التعليم عن بعد والتعليم المستمر والقبول على النفقة الخاصة يؤلف ذلك صعوبة التوفيق بين الكم والكيف؟ في جو التمويل الذاتي يصعب تحديد هوية المستثمر؟ هل هو الطالب؟ الجامعة؟ كما هو معلوم المستثمر هو الجهة التي تمول العملية خارج نطاق القبول العام الطالب هو الذي يمول العملية، وحتى ضمن القبول العام الطالب يتحمل جزءا من التكاليف! هذا هو الوضع في جامعات الحكومة في الجامعة الأهلية_ هنالك مستثمرات اثنان يتفقان موقعا ويختلفان هدفا، هدف مالكي المشروع ، هدف تجاري محض، وهدف طالب الخدمة استثمار لتحسين موقفه المهني أو

1 منى جاسم زايد, الإستثمار في رأس المال البشري:نموذج مقترح,المؤتمر الثاني لمعهد الإدارة العامة و التنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية , ص 936,935

2 بوزيدي محمد، دور اقتصاديات التعليم في النمو الاقتصادي ومواجهة تحديات الواقع، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد19: العدد01 2021/03/07 جامعة معسكر (الجزائر) ص 149.

الاجتماعي القليل من يهدف لخدمة المعرفة الكل يسعى لتحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة، وفي هذه البيئة يعيش البلد ومؤسسات التعليم أزمة التوفيق بين النوعية والتكاليف والعائد.

قبل الخوض في موضوع الاستثمار لابد من الإجابة على مسألتين اثنتين ، المسألة الأولى تحديد الهدف من اكتساب المعلومة، والمسألة الثانية تحديد أهداف جهات الاستثمار.[1]

وفي هذا المنوال أكد أغلبية علماء الاقتصاد وأهمية تنمية رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، واعتبار التعليم استثمارا جيدا في حد ذاته، فحسب الباحث (shultz) يرى فيه أنه أكثر جاذبية للاستثمار من الاستثمار في رأس المال المادي بأكثر من ثلاث مرات ونصف.

وتظهر أهمية في زيادة القدرة الإنتاجية للفرد في المستقبل، وعليه فإن التعليم بالمفهوم المعاصر يعد من مستلزمات التنمية الاقتصادية ولا تحتاج إلى توضيح في نتيجة تأثيره في مجالات الاقتصاد المختلفة[2]

1 ناهد علي فاروق، تكلفة وعائد التعليم والفرصة البديلة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا_ كلية الدراسات التجارية ص49

2 بوزيدي محمد، نفس المرجع السابق، ص150.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للفصل الأول تبين لنا أن الاستثمار في التعليم عرف اهتمام كبيرا من طرف الدول النامية والمتطورة، لما له من أهمية في تكوين العنصر البشري والذي بدوره يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتبرز أهمية التعليم كونه أساس النهضة في كل المجتمعات، كما أنه أداة مهمة لصقل المعرفة واكتساب الخبرات من أجل نقل التكنولوجيا، ولقد برز الكثير من الاقتصاديين الذين اهتموا بالتعليم كإستثمار في رأس المال البشري فأقاموا الكثير من الدراسات حول تزايد النفقات وكيفية حساب كلفة التعليم، والحث على تنويع بدائل تمويله.

ومن بين تلك الدراسات دراسة كل من مليز ودنسون، شولتز، فايزي وغيرهم كثر والتي توصلت في جلها إلى أن التعليم له أهمية كبيرة خاصة في المجال الاقتصادي ، فلتعليم عائد اجتماعي واقتصادي ومادي بالنسبة للفرد والمجتمع على حد سواء.

وبعد هذه الدراسة حول نشأة اقتصاديات التعلم وأهمية الاستثمار فيه ، سوف نتطرق في الفصل الثاني إلى الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر بدءا بدراسة تطوره في مراحل متعددة.

الفصل الثاني:

سياسة تمويل التعليم العالي في الجزائر

مقدمة الفصل:

أعطت الدولة الجزائرية الحديثة اهتماما كبيرا لقضية التعليم عما فيه التعليم العالي، ولذلك فقد أنفقت فيه بسخاء كبير، لمعرفتها أن الاستثمار في المورد البشري هو من أساسات التنمية الاقتصادية، واعتبرته مشروعا حكومية محضا تمويله من ميزانية الدولة.

ونظرا لمحدودية الموارد عرف تمويل التعليم العالي ضغوطات متنوعة أثرت على كفايته ومردود يته، التي يمكن معرفتها من خلال مؤشرات متعارف عليها فيما يخص تمويل التعليم العالي.

إن دراسة الإنفاق على التعليم العالي وتمويله في الجزائر يتطلب منا الوقوف عند الجهود المبذولة سابقا لتوفيره وتطويره ومن ثم وضع السياسات التمويلية المناسبة، ومن هذا المنطق ندرس في هذا الفصل تطول التعليم العالي، ثم طرق تمويل التعليم العالي في الجزائر وكذا تطور الإنفاق عليه، وهذا لمعرفة حقيقة حجم الإنفاق الكبير الذي توفره الجزائر لهذا القطاع.

المبحث الأول: تطور التعليم العالي في الجزائر

يتميز التعليم العالي بالجزائر بتاريخ عريق، حيث تعتبر جامعة الجزائر من أقدم الجامعات في العالم العربي، ولا تزال جامعات ومؤسسات التعليم العالي بالجزائر في توسيع وتطور مستمر.

سنتطرق في هذا، المبحث على أصول نظام التعليم الجزائري (في عهد الاستعمار، بعد الاستقلال) ثم مراحل تطور التعليم قبل الإصلاح وظهور نظام ال LMD

المطلب الأول: أصول نظام التعليم العالي الجزائري

لقد عرف نظام التعليم في الجزائر عدة تغيرات أدت إلى تطور أنظمته وهي كله كما ونوعا نذكر منها:

1_ التعليم العالي في العهد الاستعماري:

كانت المساجد والزوايا قبل وأثناء العهد الاستعماري، المكان الوحيد للتعليم واللغة والدين، ونشر الثقافة الإسلامية، لذا عمل الاستعمار الفرنسي على القضاء على هذه المراكز الثقافية والدينية من خلال تحويل بعضها إلى معاهد الثقافة الفرنسية، والبعض الآخر إلى مراكز نشاط الهيئات التبشيرية المسيحية، فيما عمل على هدم الكثير منها بحجة إعادة تخطيط المدن الجزائرية.

- نشأة الجامعة الجزائرية: يعود نظام التعليم العالي إلى العهد الكولنيالي ,فقد مرت مرحلة إنشاء الجامعة الجزائرية عبر سيرورة طويلة، حيث أنشأت بالجزائر في سنة 1859 مدرسة عالية في الطب والصيدلة، ثم في 1879 مدارس الحقوق، العلوم والآداب والتي سيعطي تجميعها معا سنة 1909 جامعة الجزائر، التي ستسير على منوال سابقاتها بفرنسا

لكن التعليم في الجزائر في تلك المدارس أو الجامعة لم يكن بنفس المستوى ذلك الموجود في فرنسا، فقد كان يهدف إلى تعليم وتثقيف أبناء الفرنسيين المتواجدين بالجزائر، وكذا تكوين نخبة مزيفة من المثقفين الجزائريين مقطوعة الصلة عن الجماهير الشعبية، من أجل خدمة المتطلبات الاستعمارية، وعلى هذا ظلت الجامعة الجزائرية، والتي كانت فرنسية المنشأ والنمط حتى سنة1962 تابعة لوزارة التربية الوطنية الفرنسية، وخاضعة كما هو معلوم لقوانين التعليم العالي الفرنسي، وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسيين في دراستها وأبحاثها وطلباتها الذين يتابعون الدراسة بها، حيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى (1914_1919)، فتخرج منها محام واحد فقط سنة 1920، كما لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة العربية والثقافة العربية، على غرار قسم اللغة والأدب الفرنسي منه إنشائها حتى الاستقلال، ذلك لأن المستعمر كان يرى أن في

نشر التعليم في الجزائر سواء كان جامعيا أو غيره، يمثل أكبر خطر على وجوده، وإخلاصا لهذه السياسة العنصرية ضد تعليم الجزائريين، كانت الجامعة الجزائرية شبه مقفلة الأبواب في وجه الشباب الجزائري، فعدد جد ضئيل من الجزائريين كان لهم الحظ في الارتقاء للتعليم العالي، وفي هذا الصدد يحصي موريس فيوليت Maurice violette في كتابه، مجموع 77 طالبا مسلما عام 1929، و258 طالبا خلال 1947_1948، و507طالبا في 1953_1954، وهو ما يعادل طالبا واحدا لكل من 15342 من السكان الجزائريين، وبحلول الفترة 1961_1962 لم يكن هناك سوى 600طالب جزائري في جامعة الجزائر من بين ال500 طالب الذين كانت تعدهم المؤسسة الجامعية، وهكذا فقد كانوا يشكلون الأقلية.

وبشكل عام، كان التعليم الفرنسي في الجزائر يرمي إلى تعليم كل الأوروبيين وتجهيل أكبر ما يمكن تجهيله من الجزائريين وبصفة عامة، كانت تلك وضعية التعليم الذي أنشأته حكومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر منذ بداية الاحتلال عام 1830 وإلى غاية الاستقلال عام 1962[1].

2_ التعليم العالي بعد الاستقلال:

واجهت الجزائر غداة حصولها على لاستقلالها، تركة استعمارية ثقيلة بكل المقاييس، وكان بناء دولة عصرية حديثة يتطلب النهوض بكل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية على حد سواء، وكان في مقدمة الأولويات المستعجلة القضاء على سياسة التجهيل في ممارستها فرنسا على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع قرن، و لم يكن ممكنا إلا بتأسيس نظام تعليمي، يتيح فرصة التعليم لكل الجزائريين بدون استثناء، فمنذ إعلان استقلال الجزائر عام 1962، تغيرت رسالة الجامعة الجزائرية تغيرا جذريا من حيث الأهداف والوسائل، وقد ألقي على عاتق الجامعة الجزائرية القيام بالمهام التالية:[2]

- ✓ إقامة نظام جامعي جديد يراعي وضعية البلاد، التي تتميز ببنية اقتصادية وموارد بشرية محدودة
- ✓ إقامة نظام جامعي قادر على منح البلاد وبما فيها القطاع الاقتصادي وفي أسرع الآجال، ما يحتاج إليه من الإطارات الضرورية من حيث الكم والكيف.
- ✓ إقامة نظام جامعي يلبي متطلبات التنمية مع مراعاة المعايير المعروفة في البلدان المتقدمة، وذلك في أسرع وقت ممكن.
- ✓ وجود تفادي تسرب الطلبة.
- ✓ تكوين إطارات ذات مستوى عالي بإمكانها مواجهة مشاكل التخلف.

[1] غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الدراسية 2013_2013، ص92_93.

[2] غربي صباح، مرجع سابق، ص93،94

- ✓ توسيع التعليم الجامعي وتوفيره لجميع الراغبين فيه.
- ✓ إعطاء التعليم الجامعي بعده العلمي والتقني، وربطه بالحقائق الوطنية، وتوجيهه نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

لقد شهدت تلك الفترة تطبيق أولى مخططات التنمية الوطنية، وهو ما عرف بالمخطط الثلاثي للتنمية في الفترة 1967_1970، وقد رافق ذلك المخطط تطور محسوس في أعداد الطلبة، والذي قدر ب 10756 طالب، وقد أثار هذا التطور مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية، التي أصبحت غير قادرة على الإيفاء بالحاجة، مما تطلب إيجاد حلول مستعجلة، مثلما حدث مع وزارة الدفاع التي تنازلت عن بعض ثكناتها العسكرية في وهران، كما صاحب جهود الدولة الحديثة للنهوض بقطاع التعليم العالي زيادة ملحوظة في عدد الطلبة المسجلين.

المطلب الثاني: مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر قبل الإصلاح.

تعود بداية التعليم العالي في الجزائر فعليا، إلى ما بعد الاستقلال 1962 وقد تطور التعليم بمختلف السياسات والمخططات التي عرفتها الجزائر خلال مسيرتها وتحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رغم هذا لم تخرج عن مبادئ نذكر منها:

- **الديمقراطية:**

خلال سنة1954 كان يلتحق جزائري واحد من بين 15342 جزائريا بالجامعة أي أقل من 7على 100000 نسمة، وارتفعت هذه النسبة إلى قرابة 1على خمسين خلال سنة 2002 (أي 2050 طالب ل15342 نسمة) وبعبارة أخرى 2000 طالب ل 100000 نسمة.

و لم تقتصر الديمقراطية التي شجعتها مجانية التعليم العالي والاستفادة من الخدمات الجامعية، على البعد الكمي أي لسماح بالالتحاق بالدراسات العليا لعدد أكبر من المسجلين بل فتحت المجال للشباب المنتمين إلى كافة الشرائح الاجتماعية ومناطق البلاد كلهما، كما بذلن الدولة جهودا كي يستفيد البنات أيضا من ديمقراطية التعلم.

وفي مجال التوازن الجهوي، كان يوجد بالجزائر سنة 1962 مدينة جامعية حقيقية في الجزائر العاصمة مع ملحقتين جامعيتين لها بوهران وقسنطينة، وقد أتاح ذلك توسع للخريطة الجامعية خلال 2000 من إقامة جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا ومعاهد في أربعين ولاية موزعة على كل من الشرق والغرب والشمال والجنوب.[1]

- **الجزأرة:**

يعني هذا المفهوم التخلص من العنصر الأجنبي في مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الجامعية، وتعويضه بالعنصر الوطني، وتعتبر الجزأرة تعني:

- ✓ جزأرة الإطارات بصورة مستمرة غايتها إعتماد البلاد على أبنائها، لتحقيق أهدافها التربوية.
- ✓ إختيار أهداف التعليم الجامعي وقيمه في ضوء واقع الجزائر بما يحقق تنميتها الشاملة.
- ✓ جزأرة الإطارات و الأساتذة من خلال إدخال نظام تكوين ما بعد التدرج
- ✓ جزأرة البرامج التكوينية، وذلك من خلال لجان مختصة في هذا المجال، وإقامة ندوات وطنية من أجل ذلك.

وهنا نجدر الإشارة على أن هذا الهدف لم يعد بالأهمية التي كان عليها خلال السنوات التي تلت الإستقلال، فالإستعانة بالخبرات الأجنبية وتبادل التجارب بين الدول العالم في ميدان التعليم الجامعي، أمر في غاية الأهمية في عالمنا المعاصر. [1]

- **التعريب:**

تكتسب قضية التعريب في الجزائر المستقلة أهمية كبرى ، من أجل إستكمال الاستقلال القومي و إستكمال معالم الشخصية الوطنية في الجزائر، فالجامعة الجزائرية كانت تقتصر قبل الإصلاح على إستخدام لغة واحدة وهي الفرنسية في جميع الإختصاصات، بأستثناء الأداب العربية وبعض الإختصاصات في العلوم الإجتماعية، فالتعريب لا يعد في الحقيقة مجرد عملية ضرورية لإعادة التوازن اللغوي في البلاد لصالح لغة الشعب الاصيلة، إنما هي قضية وطنية بكل ماتعنيه هذه الكلمة، و يعتبر التعريب مهمة ضرورية وأحد مقومات الشخصية الوطنية العربية الإسلامية ، ويأتي بعد الجزأرة في مقدمة المبادئ و الإختيارات التي يحرص عليها الشعب الجزائري و الثروة الجزائرية، ويعتمد التعريب على مبادئ التالية:

---

(1) أيمن يوسف، تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية –دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر–, رسالة لنيل شهادة ماجستر في علم الاجتماع السياسي قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بت خدة – الجزائر 2007_2008، ص46.

1 نادية إبراهيمي, نفس المرجع السابق ، ص 72.73

- ✓ بما أن اللغة العربية من بين الأدوات الأساسية التي كونت شخصيتنا التاريخية و ثقافتنا الوطنية، فينبقي أيضا أن تكون لغة حياتنا الإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي لغة التربية والتعليم في الجزائر.
- ✓ توحيد التكوين باللغة الوطنية في مختلف المواد وفي مختلف مراحل نظام التربية والتكوين.
- ✓ إن تعميم إستعمال اللغة العربية و إتقانها إحدى المهام الأساسية للمجتمع الجزائري في مجال التعبير عن كل مظاهر الثقافة، و إن الجزائر بإستعادتها توازنها من خلال التعبير عن ذاتها الوطنية ستساهم في إثراء الحضارة الإنسانية بصورة أفضل.[1]

- **التوجه العلمي والتكنولوجي:**

إن الأهمية التي منحتها الدولة لمسألة التنمية الإقتصادية و الإجتماعية وجهودها القائمة على التصنيع وإستصلاح الموارد الطبيعية سوف تعمل على تثمين خيار وتوجيه العلمي والتكنولوجي، فخلال سنة1986-1987 شلت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية و التكنولوجية 75من إجمالي الطلبة المسجلين، وقدرات نسبة الطلبة المسجلين في شعب التكنولوجيا لوحدها 34.4%.[2]

يمكن تقسيم المراحل التي مر بها التعليم العالي في الجزائر إلى:

1- المرحلة الأولى(1962-1969):

بعد الإستقلال أنشئت عدة جامعات في المدن الكبرى (وهرن، قسنطينة، عنابة) أما النظام البيداغوجي المتبع، فهو ما كان مورثا عن الفرنسيين إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات تمنح فيها شهدات : الليسانس بعد ثلاث سنوات دراسية، شهادة الدراسات المعمقة و تدوم سنة واحدة تختم بأطروحة مبسطة، شهادة الدكتورة الدرجة الثالثة، وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية، شهادة الدكتورة، وتصل مدتها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي، يذكر أن التعليم العالي خلال هذه كان ملحقا بوزارة التربية الوطنية[3]

1 نادية إبراهيمي, نفس المرجع السابق ص 73

2 أيمن يوسف: نفس المرجع السابق ، ص 47

3 كياري فطيمة الزهراء، تمويل التعليم العالي في الجزائريين الواقع والتحديات، ماجستر في العلوم الإقتصادية، عضو بمخبر البحث في المالية العامة، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 2004/12/4،جامعة معسكر، ص 110

2-المرحلة الثانية (1970-1997):

تتميز هذه المرحلة بإستحداث وزارة متخصصة بالتعليم العالي و البحث العلمي، وبإصلاح التعليم العالي سنة 1971، حيث يتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة، و إعتماد نظام السدسيات محل الشهادات سنوية، كما أجريت التعديلات التالية على مراحل الدراسات الجامعية:[1]

- ✓ **مرحلة الليسانس:** و يطلق عليها أيضا مرحلة التدرج، و تدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية في المقايس السداسية
- ✓ **مرحلة الماجستير:** وتسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى، وتدوم سنتين على الأقل.
- ✓ **مرحلة دكتوراة علوم:** ويطلق عليه تسمية مرحلة بعد التدرج الثاني، وتدوم خمس سنوات من البحث العلمي.

كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة والتطبقات الميدانية، إضافة إلى فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدة ولايات لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي، وتميزت هذه المرحلة بوضع الخريطة الجامعية سنة1984، بهدف تخطيط التعليم العالي إلى أفاق سنة 2000 في ضوء إحتياجات الإقتصاد بقطاعاته المختلفة، حيث عمدت الجامعة إلى تحديد الإحتياجات من أجل تلبيتها، و تحقيق و تحقيق التوازن من حيث توزيع الطلبة على التخصصات التي تحتاجها السوق الوطنية للعمل كالتخصصات التقنية، و التقليل من التوجيه إلى بعض التخصصات كالحقوق و الطب، كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

3- المرحلة الثالثة (1997-2003):

تبدأ هذه المرحلة عام 1998، و تميزت بالتوسع التشريعي و الهيكلي والإصلاح الجزئي واهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة ما يلي:

- ✓ وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998.
- ✓ قرار إعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- ✓ إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد.
- ✓ إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من: ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة.

1 فضيلة بوطورة ، إهتمام سعودي ، مصادر وإشكالية تمويل التعليم العالي في الجزائر في ظل الإصلاحات الراهنة ، عدد خاص بأشغال الملتقى الوطني حول تمويل التعليم العالي و البحث العلمي ، الجزائر 2019/06/03 ، ص 24.23

- ✓ إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية و مستغانم إلى جامعات، وبحلول عام1999 أصبح قطاع التعليم العالي يحصي 17 جامعة 13 مركزا جامعيا و6 مدارس عليا للأساتذة 141 معهدا وطنيا للتعليم العالي 12 معهدا ومدرسة متخصصة. كما ظهرت بعد ذلك جامعات ومراكز جامعية أخرى وملاحق لجامعات، مما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العالي وتجسيد ديمقراطيته.[1]

4-المرحلة الرابعة (2003- 2015 لإصلاحات):

لقد شهد النظام القديم للتعليم العالي عدة نقائص في الجزائر خلال الفترة السابقة بين 1962 و 2003 من الناحية الهيكلية والتنظيمية للمؤسسات، ومن الناحية البيداغوجية والعلمية للتكوين المقدم للطالب الجامعي، إن هته النقائص التي واجهها النظام الكلاسيكي للتعليم العالي جعلت الجزائر تطبق نظام جديد وهيكله جديدة لهذا التعليم سنة 2004 وهو نظام ال.م.د وذلك بغية تطويره، حيث يتدرج هذا النظام الجديد في إطار إصلاح التعليم العالي، ويتكون هذا النظام من ثلاث أطوار أساسية وفيمايلي مختلف مكونات هته الأطوار:[2]

- ✓ **طور الليسانس:** يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على عدد من التخصصات حيث يتكون هذا الطور من ستة سداسيات تضمن مرحلتين أولهما في تكوين قاعدة متعدد التخصصات وتتمثل ثانيهما في تكوين متخصص، حيث يندرج ذلك ضمن غايتين الأولى ذات طابع مهني تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل أما الغاية الثانية فهي أكاديمية تمكن الطالب من مواصلة الدراسة على مستوى الماستر.
- ✓ **طور الماستر:** يشمل هذا الطور مجموعة من الوحدات التعليمية موزعة على أربع سداسيات، وهو طور مفتوح لكل الطلبة الجامعيين الحاصلين على شهادة أكاديمية (شهادة الليسانس) في ذلك التخصص، و من مهام هذا التكوين هو التمكين من اكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محددا بما يسمح بالمرور إلى مستويات عالية من الأداء والمهارة.
- ✓ **طور الدكتوراه:** وهو الطور الأخير من الدراسة حيث هذا الأخير على ستة سداسيات ومن مهامه تحسين المستوى عن طريق البحث، ومن أجل البحث وتعميق المعارف في تخصص محدد.

1 فضيلة بوطورة، همام سعودي، مرجع سابق، ص24.

2 فضيلة بوطورة، همام سعودي، مرجع سابق، ص25.

المطلب الثالث: نظام التعليم العالي في الجزائر وفق نظام الLMD.

1-اعتماد نظام ليسانس ماستر دكتوراه:

تدارك الوضع وإصلاح الإختلالات التي توقفت عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولمواكبة النظام الدولي للتعليم، شرعت الوزارة في إحداث نظام تعليم عالي جديد يعرف بنظام ليسانس الماستر والدكتوراه (ل م د) حيث تم في سنة 2004 وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-371 الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 2004 وهو إصلاح يمس الجانب البيداغوجي ويهدف إلى: [1]

- ✓ استقلالية مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ التكوين للجميع ومدى الحياة.
- ✓ ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الاجتماعي والاقتصادي وإدماج مهني أحسن للإطارات الجامعية.
- ✓ تحقيق تأثير متبادل وفعلي بين الجامعة والمحيط الاجتماعي الذي تتواجد فيه.
- ✓ إنفتاح الجامعة على العالم.
- ✓ ترسيخ أسس تسيير تقوم على أسس التشاور والمشاركة.

2-عوامل توجهات التعليم العالي في الجزائر نحو تطبيق نظامLMD:

إن التوجه الجامعي نحو تطبيق نظام LMD لم يكن صدفة، إنما نتيجة ظروف فرضتها التغيرات العالمية الجديدة، حيث تضمنت الإستراتيجية أحد المحاور الأساسية "إعداد وتطبيق إصلاح شامل عميق للتعليم العالي"، ولعل من أهم واقع الإصلاح والتوجه نحو تطبيق نظام LMD أن تكون الرغبة في تخطي النقص في الكلاسيكي وتطبيق ما توصلت إليه الأبحاث البيداغوجية الحديثة مع تحسين أوضاع الجامعة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، كما أن نسبة التأطير غير كافية، مما نجم عنه مردودية ضعيفة للتكوين خاصة فيما بعد التدرج، وذلك بسبب هجرة الأدمغة وعدم وضوح العلاقة بين القوانين الخاصة بالتكوين وفرص التشغيل والتي لم يعبر عنها بوضوح من طرف المتعاملين الاقتصاديين، كذلك الضغط المعتبر للطلب الاجتماعي على التعليم رغم المجهودات والاختلالات التي تراكمت مع مرور السنين، مما جعل الجامعة تظهر غير متلائمة مع

1 هندة مدفوني، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة المنظمات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017، ص 207، 208

التطور الحالي، يمكن القول بأن الإصلاحات التي قام بها القطاع ضمن مقتضيات اتفاقيات الشراكة التي تربط المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي استندت على الأهداف التالية:

- ✓ تحسين النوعية البيداغوجية وتطوير التمهين في الدراسات العليا.
- ✓ ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.
- ✓ التفتح أكثر على التطوير العالمي خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا مع تشيع التعاون الدولي وتنويعه.

3-مساعي تطبيق نظام ل م د:

في ظل الاختلالات المتعددة التي ذكرت أنفا و التي سجلت في منظومة التعليم العالي، فإن الإصلاح يرمي علاوة على تأكيد طابع المرافق العمومي للتعليم العالي، وتكريس ديمقراطية الالتحاق بالجامعة إلى التكفل بالمتطلبات الآتية:[1]

- ✓ ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.
- ✓ تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات ما بين الجامعة وعالم الشغل.
- ✓ تطوير آليات التكيف المستمر مع تطور المهن.
- ✓ تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لا يسما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وأدائها.
- ✓ التفتح أكثر على التطورات العالمية وبخاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- ✓ تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعها.
- ✓ إرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على المشتركة والتشاور.
- ✓ إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد وذلك بالعمل على ضمان كفاءة المتخرجين من الجامعة.
- ✓ تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

1 حياة فرد، أحمد شاطوباش، التعليم العالي في الجزائر، دراسة في الواقع والتحديات، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 5، العدد13، سبتمبر 2018، الجزائر، ص 95.

4-الإجراءات المرافقة للنظام الجديد:

تعتمد عملية إنجاح هذا الإصلاح على مسعى رصين ومحكم مدعوم بالتزام كل مكونات الأسرة الجامعية وانخراطها الطوعي في مسار هذا الإصلاح، وقد تم تجسيد هذا المسعى من خلال الطابع التدريجي والتشاركي الذي اعتمدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مقاربتها الإصلاح وفي حرصها على مرافقته بالاجراءات التالية:[1]

4-1-في مجال التأطير: من خلال:

- ✓ وضع مخطط التكوين المكونين مدعوم بسياسة إعادة تفعيل البحث و البحث التكويني
- ✓ تشجيع التكوين مدى الحياة للأساتذة والباحثين والإطارات.
- ✓ مساهمة الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية وإضفاء مرونة على المعلومات الاجزائية.
- ✓ تسخير الإمكانات الضرورية للاستجابة لأهداف التأطير قصد التحضير لاستقبال مليون ونصف مليون طالب في أفات 2009-2010.
- ✓ تدعيم مشاركة الإطارات والكفاءات والخبرات من خارج القطاع قصد المساهمة في تصميم عروض التكوين وتنشيط الأعمال التطبيقية والمشاركة في الندوات وتأطير التربصات المهنية.
- ✓ ترقية وتأطير الطرائق التعليمية الحديثة عبر تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال المطبقة في التعليم (الانترنت وباقي الشبكات، التعليم الالكتروني).

4-2-في مجال البيداغوجيا:

- ✓ تكييف أنظمة الالتحاق والتقسيم والتدرج والتوجيه البيداغوجي.
- ✓ تثمين الأعمال التطبيقية عبر توفر الوسائل المادية على مستوى مخابر التدرج والبحث خاصة وأن مخابر البحث تشكل مستقبلا النواة المركزية لكل تكوين فيما بعد التدرج.
- ✓ تثمين التربصات في الأوساط المهنية.
- ✓ تطوير أنماط تكوين جديدة تعتمد أساسا على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال مثل التعليم عن طريق الخط، التعليم الالكتروني
- ✓ مراجعة رزنامة العطل الجامعية من أجل تسيير ناجح للزمن البيداغوجي.

1 أيمن يوسف، مرجع سابق، ص 57، 58، 59، 60.

4-3-في مجال الخريطة الجامعية:

إعادة توزيع هذه الخريطة بشكل يجعلها تدمج مفهوم سياسة الموقع والتنظيم الشبكي للمؤسسات الجامعية وترقية أقطاب الامتياز، من أجل ضمان تناغم متوازن ما بين الطلب على التكوين وإمكانيات مختلف المؤسسات الجامعية ، والمواقع الاجتماعية والاقتصادية للبلاد على المستوى المحلي والوطني.

4-4- في مجال تنظيم الهياكل البيداغوجية وهياكل البحث:

- ✓ وضع هياكل تتكلف باستقبال الطلبة وتوجيههم(خلايا LMD).
- ✓ تنظيم التربصات في الوسط المهني وتتابعها.
- ✓ تقييم التعليم.
- ✓ تشكيل فرق بيداغوجية وفرق التكوين.
- ✓ تأسيس نظام الوصي, لضمان مرافقة الطلبة طوال مسارهم الدراسي.

4-5- في مجال تسيير و تقييم المؤسسات الجامعية:

إدخال نمط جديد لتسيير مبني على أسس الحكامة الراشدة بهدف:

- ✓ تحسين القدرات التسييرية لمسؤولي المؤسسات.
- ✓ تدعيم روح الحوار والتشاور بإقرار قواعد أخلاق المهنة الجامعية وآدابها.
- ✓ تأسيس الأجهزة المكلفة بالتقييم و ضمان الجودة في التعليم العالي.
- ✓ قيادة الجامعة نحو مزيد من الاستقلالية والمسؤولية البيداغوجية.

4-6- على التعاون الدولي:

تدعيم الشراكة خاصة في مجال تكوين المكونين وإرساء تعليم جديد وإعادة تفعيل البحث العلمي بالارتكاز على:

- ✓ وضع فضاءات جامعية إقليمية ودولية (مجال تعاوني مغاربي أورو متوسطي)، ترمي إلى تعاون ثنائي و متعدد الأطراف ذي نوعية سيحصل حراك الطلبة والأساتذة والباحثين ويشجع التبادلات العالمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم و البحث.
- ✓ تدعيم مدارس الدكتوراه وتوسيعها قصد تحسين نوعية التكوين في الدكتورة ومردودية.

- ✓ ترقية جاذبية الجامعة من خلال توفير أفضل الشروط الكفيلة بإستقطاب الكفاءات الوطنية المقيمة في الخارج فضلا عن جذب التأطير الأجنبي ذي بمستوى العالي.

4-7- في مجال تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية:

من خلال مسعى وإستراتيجية ترميان إلى إرساء وأسس مناخ جامعي تطبقه الرضا في إطار الحوار و التشاور.

- ✓ إصدار قانون أساسي خاص للأساتذة الباحثين يكون جاذبا ومحفزا ويضع الأستاذ في مصف النخبة والوطنية.
- ✓ إن هذا الإصلاح لا ينبغي أن يقدم على أنه عملية لتصحيح الملاحظة في نظام التعليم الجامعي في الجزائر، بل أنه يسمح بوضع الجامعة الجزائرية في مصاف أنظمة التعليم العالي في العالم، لاسيما منها أنظمة التعليم العالي في البلدان النامية.

المبحث الثاني: تمويل التعليم العالي في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية تمويل التعليم الجامعي في الجزائر.

1 تعريف التمويل:

لغة: جاء في المعجم الوسيط **1977** مال- مولا – مؤلا: كثر ماله ومال فلانا: أعطاه المال. وتعني موله: قدم ما يحتاج من مال. والمال: كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من تباع، أو عروض تجارة، أو عقار أو نقود، أو حيوان، و أطلق في الجاهلية على الإبل وبقول: رجل مال: أي ذو مال، وجاء في المعجم الوسيط **1977** أن الممول: من ينفق على عمل ما أي واقع الضرائب محدثة

اصطلاحا: تعددت التعريفات الخاصة بالتمويل: فقد عرف هندي **1986**، التمويل على أنه:" تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي "

وعرفت دائرة المعارف البريطانية التمويل بأنه : "مجموعة الأعمال و التصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع "، وعرفه صائع **(2000)** بأن التمويل في أبسط صورة يعني " تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية على إستمراريته وتطوره تحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية"[1]

ويقصد بالتمويل هو " عملية البحث التوليفة المثلي من مصادر الأموال التي تحقق أهداف الإدارة المالية " أما الأهداف الإدارة المالية فتتمثل في تعظيم ثروة الملاك، أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، حيث أن هذين المتغيرين عند تحديدهما يأخذان بإعتبار ومجموعة من العوامل منها تكاليف التمويل، توجهات الملاك، الربح المحاسبي وغيرها من التغيرات التي تؤثر على عملية التمويل المناسب، وعادة فإن التمويل الذي يفي العرض يجب أن يكون بالمبالغ المطلوب فقط، ظرفي ومتنوع[2] .

والمفهوم الحديث لتمويل التعليم بإعتباره الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للأموال , والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، .بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة، وتحقيق التوازن بين رغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة.[3]

1فاطمة بنت يحي عدوان ، منال بنت الناصر القحطاني ، تمويل التعليم متطلب كتكليف مفرد المقرر اقتصاديات التعليم ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم أصول التربية ، جامعة دمياط ، 2018 -2019 ص 2

2بقاش وليد ,بن داود عمر ، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى تمويل في ضل تمارين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية ، مجلة بدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلة: العدد 1 ، 30-06-2009 ، جامعة جيجل ، ص 55

3أسماء محمد الكحكي ، رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر ، مجلة كلية التربية ، العدد 75 ، أكتوبر 2020 ، جامعة دمياط ، ص 279

ويمكن تلخيص مفهوم التمويل التعليم بأنه:كل ما يستطيع البلد تعبئة من موارد الخدمة أغراض ومؤسسات وأجهزة التربية والتعليم.[1]

كما يعرف التمويل الجامعي بأنه مفهوم يرتبط بتحديد مصادر التمويل بمختلف أنواعه حكومية كانت أو غير حكومية، والعمل على تنميتها واستثمارها تجاه الفرد والمجتمع وتحقيق أعلى استثمار بأقل تكلفة، كما يرتبط مفهوم التمويل الجامعي تزداد كلما توافر التمويل المناسب للصرف على أنشطة مختلفة.[2]

ويعرف كذلك على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع عام أو خاص وامتداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها.

ومن خلال هذا التعريف نستخلص الخصائص التالية:

- ✓ تمويل خاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات.
- ✓ أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة فقط.
- ✓ الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة والعامة.
- ✓ أن يقوم التمويل في الوقت المناسب أي في أوقات الحاجة إليه.

وعموما، نستطيع القول بأن التمويل هو عملية إيجاد وتخصيص الموارد المالية اللازمة ومن مختلف مصادرها، من أجل توظيفها في مشاريع استثمارية أو تمويل عمليات الاستغلال بهدف استمرار نشاط المؤسسة.[3]

أما التمويل الذاتي:هو ما تقوم به و تتخذه كل مؤسسة تعليم عال منفردة للحصول على موارد دخل أخرى غير الحكومية واستخدامها في تغطية مصروفاتها وتطوير برامجها، فالبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية هو التمويل الذاتي الذي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة ويكون للجامعات حق التصرف في هذه الموارد المالية بما يخدم مصلحة الجامعات، دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموارثة الحكومية، إن هذا التوجه يعني قيام الجامعة بممارسة أنشطة إضافية فضلا عن قيامها بأدوارها الأساسية، حيث تحقق الجامعات موارد مالية إضافية يمكن أن تستخدم في تمويل

1عبد القادر بن ناصر عبد الرحمن العبيكان ، تصور مقترح لاستثمار التأمينات في تمويل التعليم العالي السعودي . رسالة مقدمة لنيل درجة دكتورة كلية التربية بمكة المكرمة ، تتم الإدارة التربوية والتخطيط ,جامعة أم القرى ، 2012 ، ص 16

2حليمة عز الدين،التمويل الذاتي للتعليم العالي بجامعة المنتجة-نموذجا مقترحا- ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 08 العدد 02 ، 2020/10/4 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، ص 391

3صيودة إيناس, أهمية القرض ألسندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة القرض السندي بمؤسسة سوناطراك ، مذكرة مقدسة لنيل الماجستير ، قسم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2019/2018 ، ص 10.11

الكثير من نشاطاتها تمويلا ذاتيا ، وهو ما يسهم في تقليل الأعباء على الميزانية الحكومية العامة للدولة هذا فضلا عن إمكانية تحسين أداء الجامعة ونجاحها في تنقية مجمل أهدافها.[1]

أهمية التمويل:

للتمويل أهمية كبيرة بمختلف المؤسسات والمنظمات:[2]

- ✓ تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- ✓ يساهم في إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني .
- ✓ يساعد في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إقتناء أو استبدال المعدات.
- ✓ يعتبر التمويل كالوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- ✓ يحافظ على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

ونظرا لأهمية التمويل فتعتبر عملية اتخاذ قراراته ذو أهمية كبيرة للمؤسسة، وذلك لأنه المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف وإختيار أحسنها لما يتناسب وتحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الثاني: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر

التعليم أصبح ركيزة أساسية لبناء الإنسان، والذي بدوره يمثل هدف أيه أثار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، فالتعليم لم يعد خدمة اجتماعية وتتنوع مصادر التعليم.

وتعرف مصادر تمويل التعليم على أنها " هي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي أما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية "

و تتمثل مصادر التمويل في التعليم العام[3]

1حليمة عزالدين ، نفس المرجع السابق ، ص 393 .

2هربان سميرة ، صيغ أساليب التمويل المشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة ، دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير ، مدرسة الدكتورة إدارة أعمال والتنمية المستدامة ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة فرحات عباس, سطيف ، 2004 /2015 ، ص 29، 30.

3أسماء محمود الحككي ، نفس المرجع السابق ، ص 279 ، 280 ، 281 ، 282 ، 283 .

1 -**المصادر الحكومية:** وهي جملة ما تخصصه الدولة من ميزانيتها للتعليم حيث تقوم الحكومات بأغلب الدول بتخصيص مبالغ معينة من ميزانية العامة للدولة للإنفاق على التعليم بجميع فروعه ومستوياته والتي يمكن الاستدلال عليها من خلال المؤشرات الأساسية.

2 -**المصادر غير الحكومية:** وهو ما يتوفر للنظم التعليمية من موارد مالية أو غير مالية مباشرة ويتم من خلالها تنفيذ البرامج والخطط التعليمية وتيسيرها وذلك بسبب عجز الميزانيات الحكومية عن تغطية النفقات اللازمة للتعليم، ومن هذه الموارد

2-1: الرسوم الدراسية: وهي تحصل عليه المؤسسات التعليمية من رسوم دراسية من الطلاب مقابل الخدمات التعليمية التي يحصلون عليها وغالبا ما تكون الرسوم الدراسية قليلة ولا تشمل نسبة كبيرة من نسبة الإنفاق على التعليم

2-2:المساعدات الدولية: ذلك من خلال المنح الدولية فهناك الكثير من الدول المتقدمة التي تقدم منح دراسية لمعظم الدول النامية و تشكل المنح مصدرا من أهم المصادر في برامج المساعدات التي تقدم في القطاع التعليمي، ومن المنظمات التي تمول وتقدم خدمات تعليمية: المانحون الثنائيون، المانحون متعددو الأطراف، و الأمم المتحدة، البنك الدولي، المبادرات العالمية للتعليم، والمتاحون من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

وتتم من خلال آليات إستراتيجية وتحويلية وتدعيم هذه الآليات نظريا الخطط والإستراتيجيات الإنسانية للبلد المعني بشكل مباشر، كما تحكمها السياسة الوطنية والأطر المؤسسة المشتركة.

3.2: القروض: تعرف القروض بأنها إمداد المنظمة المفترضة برأس المال في مقابل تعويض مالي بفائدة خلال عدد من السنوات، وقد تصل إلى خمس أو عشر سنوات وقد يكون للقروض مدة محددة بفائدة معينة

وتعد أحد أهم المصادر الهامة للتمويل التعليم إلا أنه يؤخذ عليها كمصدر من مصادر تمويل التعليم أن الدولة تقييم الموقف بطريقة علمية بين أعباء القروض والفوائد التي تعنيها من وراء هذه القروض وتنوع هذه القروض فمنها:

- قروض تستخدم لإستثمارات قطاعية.
- قروض تمنح تصحيح البناء التعليمي.
- قروض تمنح تصحيح الاستثمارات القطاعية.
- قروض تتناول الجوانب السابقة مجتمعة.

ويوجد الكثير من الاعتراضات الموجهة لهذا المصدر ولكن تلك القروض التي تمنح للتعليم المصري ، يمكن الاستفادة وفق مجموعة من الاشتراطات والأسس التي يمكن أن تقود التعليم من خلال ذلك القرض إلى واقع جيد مساير لمتطلبات العصر وتحديات العولمة وتجلياتها، وأهم هذه الضوابط:

- ✓ أن نكون هذه القروض محددة الهوية,و محددة المصدر, ومحددة المقدار.
- ✓ أن تكون بنود اتفاقها معلنة بشكل شفاهية وحيادية وّأن تكون في إطار من المحاسبة والمساءلة القانونية والأخلاقية.
- ✓ أن تكون تكون تلك القروض بعيدة كل البعد عن مجال السياسي أو الديني أو الثقافي، وألا تكون حجر عثرة يدمر الأمة.
- ✓ أن تكون موجهة إلى مصارفها المناسبة وأن توظ ف توظيفا جيدا بعيدا عن الشبهات أن تتولى مسؤولية إنفاق أموال هذه القروض أناس شرفاء مشهود لهم بالنزاهة والشرف، وأن تكون لها حرية منح إنفاقها في حال وجهت هذه القروض لجهات أخرى غير متفق عليها في إطار يحفظ للجهات المانحة سلطتها في متابعة الغايات التي من أجلها منحت القروض، ويحفظ في الوقت نفسه للدولة سلطتها وسيادتها على المؤسسات

4.2:مساهمة المؤسسات المجتمعية:

إن توسيع المشاركة المجتمعية وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في إصلاح التعليم المصري والارتقاء به، ومؤشر يقودنا نحو تطوير التعليم و توطين التكنولوجيا والأخذ بالأسباب العلمية نحو أفاق جديدة للتقدم بحثا عن غد أفضل للتعليم المصري، وتعكس المشاركة المجتمعية رغبة و إستعدات مجتمعنا في المشاركة الفعالة في جهود إصلاح التعليم وزيادة فاعلية العملية التعليمية عموما.

ويمكن تعرف " مؤسسات المجتمع المدني " بأنها: هي جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض محددة، منها ما هو سياسي كالأحزاب السياسية، وما هو نقابي كالنقابات المهنية، ومنها ما هو اجتماعي تنموي كالجمعيات الأهلية وهي في سبيل تحقيق أهدافها تقدر قيمة التعددية والحرية الفردية وتحترم أيضا الحاجات الإنسانية للمجتمع المدني إلى إقامة علاقات وثيقة مع المدرسة في إطار الشراكة المجتمعية لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تعليم التلاميذ ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع.
- ✓ تحمل المسؤولية مساعدة المعلمين على تحسين جودة المنتج التعليمي.
- ✓ تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها التعليم وتقدير حجم الإنجازات و النجاحات.

- ✓ خلق شعور عام بأن المدارس تؤدي المهمة المنوطة بها في خدمة المجتمع.
- ✓ توفير الدعم المادي للمدارس في صورة المختلفة

كما أن المؤسسات المجتمع المدني بما تملكه من كوادر وطاقات وإمكانات قادرة بالتعاون مع الدولة على أن تساهم بفاعلية في إصلاح التعليم المصري و الارتقاء به و بمكوناته فكرا ومنهجا و سلوكا، وتكوين للشخصيات و تنمية للمهارات واكتسابا للعلوم وتفاعلا مع الآخرين بمنهجية ومنطقية، ومؤسسات المجتمع المدني قادرة على أن تساهم في إصلاح التعليم المصري كمساهم وكرقيب وكمشارك لأجهزة الدولة المعنية بذلك في إطار الثقة و الود والاحترام المتبادل

2-5: التمويل الشعبي:

وقد أوصت بعض المؤتمرات القومية في مجالات التعليم على ضرورة تشجيع مجال الأعمال على الإسهام في تمويل التعليم، سواء من خلال إنشاء مدارس نموذجية على نفقتهم، أو المساهمة في توفير التجهيزات اللازمة بالمدارس أو تقييم أراضي فضاء للبناء، أو من خلال صندوق قومي للاستثمار في التعليم يشارك فيه القادرون نظير إمتيازات تعليمية لأبنائهم، أو من خلال تشكيل مجالس أمناء المدارس يكون أعضائها من القادرين الدين يسهمون في توفير متطلبات العملية التعليمية على نفقتهم الخاصة، وذلك تشجيع إنشاء جمعيات تعاونية تستهدف إنشاء مدارس التعليم الابتدائي و غيره من المراحل التعليمية، بحيث يتوافر التمويل من خلال صيغة التعاون بين الأفراد في القرية أو الحي، ويتكامل ذلك مع التمويل الحكومي و الخاص.

- ✓ تنوعت مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر قبل الإصلاحات في ضوء السياسات التمويلية و الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، ويمكن تقييم مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر إلى مصادر أساسية و أخرى ثانوية وهما:

1/ المصادر الأساسية: يقصد بالمصادر الأساسية هي تلك التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويلها وتغطية تكاليفها الرأسمالية والجارية، وتشمل بصفة رئيسية التمويل الحكومي

1.1/التمويل الحكومي: تعتبر الدولة هي المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98% ودور القطاع الخاص 02% وتحملت الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية، وتخصص الحكومة المركزية مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم بصفة عامة و المالي خاصة، ونرتبط هذه المخصصات ارتباط مباشرا بالدخل القومي للدولة، و بأوضاعها الاقتصادية والسياسية، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، وهو يصنف ضمن منظومة القروض العمومية، ومن حيث حساب الميزانية وتقدير المبالغ المخصصة للتعليم الجامعي، حيث كل سنة تقدر الميزانية للجامعة حسب مبلغ السنة التي سبقتها، مع إضافة مبلغ جزائي كثيرا ما يبرر بتزايد عدد

الطلبة، ومن ناحية منظومات دعم الطلبة فهي تقدم منح لمساعدتهم، فتتراوح نسبة الطلبة المنسوبين حوالي 80%

وعلاوة على المنحة التي يتلقاها الطلبة يستفيدون من مجموع من خدمات مجانية من حيث الأكل، النقل.... الخ.[1]

ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم العالي بمختلف مراحله، والتي تعتمد عليها الحكومة في الأنفاق على التعليم العالي، بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم باعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية لذا يقع على المستفيدون منه دورا هاما في المشاركة في العمليات تمويلية، باعتباره دخلا مستمرا يضاف إلى موارد تمويل التعليم العالي، و بذلك يتحمل الطلاب أو أولياء أمورهم بعض نفقات تعليمهم بالتعليم العالي.

2/ المصادر الثانوية:

حيث ساهمت بشكل بسيط في عملية تمويل التعليم العالي وتعتبر في أغلبها مصادر خارجية نذكر منها:[2]

1.2/المنح الدراسية:شهد النصف الأخير من القرن السابق توسعا كبيرا في مؤسسات التعليم العالي في مختلف دول العالم ومنها الجزائر، مما دعا الكثير من حكومات الدول المتقدمة إلى تقديم منها دراسية لمعظم الدول النامية لطلاب التعليم العالي، وينعكس على طلاب هذه الدول بإرسال طلابها إلى الخارج، وغالبا ما تكون أوروبا و أمريكا.

2.2/ المعونات الأجنبية:تتلقى الكثير من البلدان النامية ومنها الجزائر إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، وتتخذ المساعدات الأجنبية أشكالا متعددة من أهمها:

- ✓ مساعدات مالية كالمنح و الهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف.
- ✓ مساعدات مادية كالأبنية والمعدات.
- ✓ مساعدات بشرية كالإستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

هذا بالإضافة إلى الإستشارات التقنية التي يحصل عليها البلد، والحلقات الدراسية و المؤتمرات التي تقيمها المنضمات به، تدخل هي أيضا في إطار المساعدات الأجنبية يمكن أن تخصص للاستثمار والإنفاق الجاري وهي تمثل نسبة ضئيلة من الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر، ويضل الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي.

1فضيلة بوطورة ، نوفل سماعلي ، زهية قرامطية , الإنفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلة 23 العدد 01 السنة 2010 ، الجزائر ، ص 974 ، 975

2موسى نوردين ، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000 -2009 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية و بنوك ، جامعة أب بكر بلقايد ، الجزائر ، 2011 ، 2012 ، ص 67 .68

هناك عقبات ليست لها علاقة بحجم المساعدات تحول دون تحقيق أهداف هذه المساعدات، فمثلا إذا تم إنشاء معهد بوسائل مالية ضخمة عن طريق التعاون الخارجي، فأنه سوف يقوم على أسس لا يمكن تعميمها على المؤسسات التعليمية الأخرى بواسطة موارد البلد المحدودة، وعليه فإن الدور الذي يلعبه مثل هذا المعهد سيكون بالضرورة محدودا

ومن جهة أخرى فإن بعض الأحيان تتطلب المؤسسة التعليمية التي أنشئت بإستثمار رأس المال خارجي، إنفاقا جاريا يتجاوز الميزانية المحلية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من مرافق هذه المؤسسة، وعليه يمكننا القول بإن المساعدات الأجنبية قد تؤدي دورها في غياب خطة تربوية وطنية تكون في بعض الأحيان تحدد الحصة التي تقدم المساعدة نوعيتها وطريقة الاستفادة منها.

المطلب الثالث:التجارب الحديثة لتمويل التعليم الجامعي .

تمر معظم دول العالم بأزمات اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على تمويل التعليم العالي والجامعي الأمر الذي أدى إلى قيام العديد من الدول ببني سياسات تمويلية تهدف غلى تحقيق العبء الملقى على الحكومات في تمويل التعليم العالي الجامعي، ومنها مشاركة الطلاب وأولياء الأمر وبعض الهيئات والمؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات، ومنها العمل على تنمية أساليب تمويل الجامعات ذاتيا وربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء مثل عدد الدرجات العلمية أو عدد الطلاب المقيدين بالجامعة، أو قيام بعض الحكومات بعمل بعض العقود بينهما وبين الجامعات شرط حصولها على التمويل اللازم، ومراجعة جميع العمليات الإنفاق في ضوء معايير الأداء المنصوص عليها بتلك العقود بهدف تطوير أداء الجامعات.

يوجد عدد كبير من الاتجاهات في تمويل التعليم الجامعي في جميع دول العالم المتقدم النامي والتي تنحصر في التمويل الحكومي، والذي يأخذ صورا متعددة منها التمويل الحكومي المركزي، والتمويل الحكومي المشترك بين الحكومات والإقليم أو الولايات أو المحليات أو مشاركة بعض الهيئات و الأفراد تمويل التعليم.

وبذلك يشكل نمط التمويل الذي تلجأ إليه أي دولة شأنا كبيرا في خطتها التربوية في نمو يعكس من جهة نظام التربية القائم في الدولة كما أنه ينعكس من جهة ثاني على بنية التربية ويؤثر فيها ويهب لها طابقا معينا ولذلك على الدول ان تعمل جاهدة على تنوير الأموال اللازمة لخططها التربوية عن طريق جميع الموارد الممكنة وميزانية الدولة المركزية، مصادر من السلطات المحلية، الضرائب الخاصة التي يمكن أن تفرض من أجل التربية.[1]

تمويل التعليم العالي في بريطانيا:

1نوال الباهي ، فريد أيمن ، المرجع السابق ص 50.49.48.47

في بريطانيا تقع مسؤولية تمويل التعليم الخاص على عاتق الحكومة المركزية التي تقوم بتقديم منح مالية للجامعات البريطانية، وكانت أول منحة قدمتها للجامعات 1889 م وظلت تقدم الحكومة هذه المنح بشكل منتظم حتى عام **1919** م والذي أنشئت فيه لجنة المنح الجامعي (U.G.C) UINVERSITY GRANTS COMMITTEE لتقوم بمهام توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية.

وظلت اللجنة تؤدي وظائفها حتى صدور قانون الإصلاح التعليمي عام 1987، حيث تم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالي (HEFC) بفروعه الثلاثة إنجلترا و ويلز واسكتلندا ليقوم بمهام التأكد من سلامة إستثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع، وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعي في بريطانيا، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إداريا وماليا، بهدف زيادة قدرتها في مواجهة العجز المتزايد في الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية.

وبالإضافة إلى ذلك وضع مجلس تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا آليات لاستقلال الجامعات ماليا، وتخصيص المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة نسبة بعد أخرى، و العمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات، كما تم أيضا بالإضافة إلى ذلك تأسيس شركة حكومية في بريطانيا عام 1995 بهدف تقديم القروض للطلاب لمساعدتهم على مواصلة التعليم الجامعي والعالي وضعت شروطا للإ فتراض منها تم تطويره عام 1998، حيث أصبح يطلب الطلاب سداد ما عليه من ديون بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر دخلا ثابتا، ووصلت قيمة القرض الذي تقدمه الشركة للطلاب إلى حوالي 50% من إجمالي الرسوم التي يدفعها الطالب، وتزداد إلى 90% في حالة ثبوت حاجة الطالب لذلك، وفي بداية عام 1999 تم إصدار قانون يقضي بأن تقدم السلطات التعليمية المحلية لكل طالب في التعليم الجامعي مبلغ قدره 1000 جنيه إسترليني كل عام في نطاق المنطقة التي بها الجامعة.

تمويل التعليم العالي في فرنسا:

في فرنسا يتم التمويل التعليم الجامعي من قبل الحكومة الوطنية بشكل أساسي حيث تساهم الحكومة الوطنية بنسبة 84 من إجمالي ميزانيتها في الإنفاق على التعليم الجامعي، هذا بالإضافة إلى مصادر الأخرى مثل الحكومات المحلية و الغرف التجارية والصناعية.

كما تلعب تبرعات الأفراد في فرنسا دورا كبيرا في تمويل التعليم العالي الجامعي، كما تفرض الحكومة في فرنسا ضرائب على رقم المبيعات، أو على كتلة الرواتب لصالح التعليم والتي تبلغ حوالي6 %من كتلة الرواتب، وعادة لا يعفى منها

أي مؤسسات إنتاجية إلا إذا قدمت بعض الهيئات بنفس القيمة لإحدى مؤسسات التعليم العالي، كما تفرض الحكومة على الشركات والمصانع تدريب الطلاب بالمعامل الخاصة بها والتي تعتبر أحد المصادر الهامة في تمويل التعليم العالي في فرنسا.

تمويل التعليم العالي في اليابان:

في اليابان تشارك السلطات المحلية (البلدية) الحكومة المركزية في تمويل التعليم العالي والجامعي، وتقدم كل سلطة محلية الدعم المادي اللازم للمؤسسات التعليمية الجامعية، وذلك من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى.

كما تلعب أيضا تبرعات الإفراد والهيئات دورا أكبر في تمويل التعليم العالي والجامعي، كما تفرض اليابان رسوم دراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم العالي الجامعي ما بين 10 % – 30 % من نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي.

كما تقدم أيضا قروض طلابية بعد أن واجهت فرض رسوم دراسية على الطلاب أو زيادتها معرضة شديدة، كالنظام دعم لتمويل التعليم الجامعي و تقدمه القروض الطلابية على الطلبة قروضا و يتم إستردادها منهم بعد تخرجهم، بعد حصولهم على دخل و استخدام طرق متنوعة في عملية السداد و الهدف الرئيسي من هذي القروض هو مساعدة الطلاب و أولياء أمورهم على تعليم أبناءهم بالتعليم العالي و الجامعي.

تمويل التعليم العالي في أمريكا:

في أمريكا يرتكز التمويل التعليم العالي و الجامعي على ثلاث مصادر تتمثل في الحكومة الفيدرالية، و تصل حصتها حوالي 12 % و تكون بشكل منح أو عقود منافسة، و تساهم حكومات الولايات بحوالي 27 % من تكلفة التعليم العالي، بالإضافة إلى المصادر الأخرى مثل الرسوم التعليمية و غيرها من مصادر التمويل.

كما تقوم حكومة الولاية بفرض ضرائب داخلية لصالح التعليم العالي و الجامعي، على أن تستخدم هذه الرسوم في تطور المكتبات و إثرائها بالكتب و المراجع و الدوريات، و تحسين الخدمات و الأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعة الأمريكية.

كما يدفع الطلاب رسوم دراسية مقابل حصولهم على درجة جامعية، و تختلف قيمتها من ولاية إلى أخرى، حيث تقوم كل ولاية بتحديد قيمة الرسوم الطلابية بالتعليم الجامعي حسب ظروفها الاقتصادية و سياستها التعليمية و التكلفة الفعلية لكل تخصص و يختلف متوسط نصيب ما يدفعه الطلاب و أسرته حسب دخلهم السنوي في التعليم الجامعي من ولاية لآخرى.

بالإضافة إلى ذالك تقدم الحكومة الفيدرالية برنامجا لقروض الطلابية بهدف إلى مساعدة الطبقة الوسطى في المجتمع لتوفير مصاريف تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم العالي و الجامعة، مع إعطاء الطالب فترة سماح تصل مدتها إلى حوالي عشرة

سنوات لسداد هذه القروض، و بفائدة تصل إلى 5 % في العام الواحد مع قيام الحكومة الفيدرالية بدعم برنامج القروض الطلابية .

المبحث الثالث: واقع و تطور الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر .

يعكس حجم الإنفاق على التعليم و البحث العلمي و التطوير، الاهتمام الذي يوليه الاقتصاد لامتلاك حصة في المستقبل، فمن المتوقع أن تكون المهارات العالية لقوة العمل هي السلاح التنافسي الرئيسي للمستقبل.

وبعقد مقارنة لأرقام الإنفاق على التعليم بين عدد من الدول المختارة يتبين التفاوت في هذه الأرقام إلى حد بعيد بمعدلات النمو الاقتصادي المتحقق، كما يتبين أن الدول ذات الأداء الاقتصادي الجيد تخصص نسبة أقل للإنفاق الجاري، فقد بلغ الإنفاق الجاري على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق على التعليم في سنغافورة 80 % في المتوسط خلال النصف الأول من التسعينيات من القرن الماضي، و في تايلاندا حوالي 82% و في كوريا 83 % و في الكويت 95 % و في ماليزيا 85 % وفي المملكة 95 %، أما الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي فقد بلغ في المملكة 17% عام 1992 و في تايلاندا 19.5 % للعام نفسه، و في سنغافورة 21.2 % للعام نفسه، أما الإنفاق على البحث و التطور كنسبة من الناتج القومي فقد بلغ في رواندا 0.5 % و في نيجيريا 0.1 % و في كوريا 2.8 % و سنغافورة 1.1 % و في اليابان 3 % و الكويت 0.9 % و في كندا 1.6 %.

ونظرا للإدراك المتزايد الحكومة الجزائرية بأهمية التعليم باعتباره وسيلة رئيسية في توفير و إعداد العنصر البشري المؤهل والقادر على تنفيذ خطط التنمية فقد أولت اهتماما متزايدا للإنفاق على التعليم ,لما له دور كبير في تطور النظام التعليمي ,حيث خصصت الدولة سنة 2002 لقطاع التربية مبالغ تتراوح بنسبة 20 % و 26 % من ميزانيتها للتسيير و بين 10 و 20 % من ميزانيتها للتجهيز، و يمثل هذا المجهود نسبة تتراوح بين 5 و 7 % من الناتج الوطني الإجمالي للبلد، و قد خصص القسط الأكبر من هذه الموارد لإنجاز الهياكل القاعدية و التجهيزات الأجور و الوسائل التعليمية و تكوين المعلمين.

و سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور الإنفاق على التعليم و هذا من خلال المخططات التنموية ثم تحليل المؤشرات كمية لتطور التعليم و أيضا الخدمات الجامعية و تطورها.

المطلب الأول: تطور الإنفاق على التعليم من خلال المخططات التنموية.

و في هذا المطلب سوف نتطرق لمجمل ما أنفقته الحكومة الجزائرية من خلال مخططات التنمية على التعليم.[1]

1 المخطط الرباعي الأول (1970- 1973):

يعتبر هذا المخطط هو الانطلاقة الحقيقية لتجسيد برامج التنمية فقد تميز بالثقة أكثر و بتسخير قيمة مالية أكبر خصصت للاستثمار إلى جانب إدخال الجماعات المحلية في هذه العميلة، بحيث أصبحت الولاية مثلا لتنسيق مع البلديات تقترح المشاريع الاجتماعية (المدارس، مستوصفات....) و قد تم في هذا المخطط إطلاق برنامج التصنيع و إنشاء كتابة الدولة للتخطيط و وضعت مجموعة من أهداف أهمها:

- ✓ تكثيف و تعزيز بناء اقتصادي مستقل .
- ✓ إدماج و تحويل الموارد الزراعية و المنجمية في سياق تصنيع متكاملة و عصرية.
- ✓ القضاء على مشكلة البطالة نهائيا.

و قد سخرت العديد من الإمكانيات لتنفيذ هذه السياسة و خاصة القضاء على مشكلة البطالة فقد خصص مبلغ 27.740 مليار دج للاستثمارات في هذا المخطط مما سمح خلال هذه الفترة بتقدم بشكل محسوس في ميدان التشغيل حيث ارتفعت نسبة التشغيل بمتوسط 4.4 % سنويا بإستحداث 100 ألف منصب شغل سنويا ,فحجم الاستثمارات في هذا المخطط ثلاث أضعاف المخطط الأول و قد حظيت الصناعة بالنصيب الأكبر حيث خصص لها مبلغ 12.400 دينار جزائري بنسبة 45 % من الاستثمارات و الزراعة ب 4.140 مليار دج أي نسبة 15 % من مجمل الاستثمارات مما جعل الصناعة تحافظ على الزيادة في الدعم كما ورد في المخطط الأول.

2 المخطط الرباعي الثاني (1974 – 1977) :

يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط السابق لكن مع إرتفاع في الموارد المالية حيث كان متوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس بنسبة لا تقل على 46 % مع بداية 1974 و هذا ما يعادل نسبة سنوية لتنمية تبلغ 1.0% و تستلزم 111 مليار دينار في الاستثمارات العمومية.

1محمد السعيد بن غنيمة ، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967-2012 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسة عامة ، جامعة مولود معمري, تيزي وزو ، 2015/2014 ، ص 100 ، 101 ، 102 ، 102 ، 103 ، 104

فقد تزامن المخطط الرباعي الثاني مع ارتفاع غير متوقع لأسعار البترول من 3.5 دولار إلى 9.25 دولار ثم وصل 69.20 دولار في بداية 1974 الشيء الذي أعطى نفسا كبيرا للاستثمارات حيث أن المشاريع الصناعية أنجزت خلال فترت المخطط الرباعي الثاني، و قد أكدت المخططات الإستراتيجية الصناعية لكي يتم النقل بعملية التنمية إلى سلم و مستوى عام و واسع، حيث عرف قطاع الفلاحة و الري إعادة هيكلة عميقة في إطار الثروة الزراعية مركزا على تحسين في المنتجات الفلاحية لتخفيض التبعية للخارج و في هذا المجال مع مضاعفة الاستثمار في القطاع الفلاحي.

لقد إمتاز كذلك المخطط الرباعي الثاني عن سابقته بالاهتمام الكبير بتنمية المؤسسات الصناعية، و عدم الاعتماد على قطاع المحروقات فقط كما عرف تطورا مميز في تهيئة المناطق الصناعية التي تعتبر المحور المهم في سير المؤسسات الاقتصادية، فالدولة بالإضافة إلى اعتمادها على الصناعة الثقيلة و التحولية قامة بتدعيم الصناعات المتوسطة و الصناعات الصغيرة لذا نلاحظ الأرقام المقدمة ارتفاع عدد هذه المؤسسات، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت ملك الدولة قد شهدت تطورا في هذه الفترة و عموما فقد كانت نتائج هذا المخطط إيجابية و قد ساعد في تحقيق هذه النتائج الارتفاع الذي شاهده قطاع المحروقات في هذه المرحلة.

3 المخطط الخماسي الأول : (1980– 1984):

شهدت هذه المرحلة إنتهاج سياسة جديدة تستدرك النقائص التي كانت في المرحلة الأولى و تتدارك الأخطاء التي كانت في المخططين السابقين و شهدت هذه المرحلة إصلاحات إقتصادية بدءا بإعادة هيكلة الشركات العمومية في الخماسي الأول (1980 -1984) حيث تم تقسيم الشركات الكبرى و تجزئتها و التقليل من الضغوطات التي كانت تقيدها، هذا وفقا للمرسوم 240/80 الصادر في 1980/10/14 المتعلق بإعادة الهيكلة، و من أسباب إعادة الهيكلة نجد:

- ✓ ضخامة حجم المؤسسات و الشركات مع تعدد مهامها، مما نتج عنه صعوبة في التحكم و في تسيير هذه المؤسسات المتعددة الوظائف مما أدى إلى نقص الفاعلية و النجاعة و عدم الاستفادة من مبدأ التخصص و تقسيم العمل .
- ✓ نقص معدلات الإنتاجية بالنسبة لعوامل الإنتاج و عدم إستغلال الإمكانات المتاحة بالطرق المثلى التي تعطي نتائج جيدة.

فهذه بعض الأسباب التي عجلت بإعادة الهيكلة وإتخاذ إجراءات جديدة مثل السماح بمشاركة رأس المال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية وهذا ضمن إطار الشركات المختلطة، وقد عرفت المؤسسات نوعين من إعادة الهيكلة:

_إعادة الهيكلة العضوية restructuration organique .

_ إعادة الهيكلة المالية restructuration financière.

لقد كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية وعند إعادة الهيكلة العضوية انقسمت سنة 1982 وامتد هذا التقسيم التجزئي إلى المؤسسات الولاية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة ثم إلى مؤسسات البلدية ليبلغ 1079 مؤسسة مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل الانقسام 430 مؤسسة ولائية وبلدية، ويمكننا القول بأن أهداف المخطط تمثلت في:

- ✓ تحسين الإنتاجية والإنتاج كما ونوعا.
- ✓ تلبية الاحتياجات المتزايدة للإقتصاد والمواطنين عن طريق تحسين ظروف سير الاقتصاد الوطني.
- ✓ سيطرة أكبر على جهاز الإنتاج بزيادة فعالية أداء الإنتاج مع تخفيض تكلفته.
- ✓ الوصول إلى التطهير المالي للمؤسسات بمسح الديون.
- ✓ وضع ميزانيات انطلاقا للمؤسسات وتصفية الحسابات ما بين المؤسسات العمومية وقد رصد مبلغ 550.50 مليار دينار لتجسيد هذا المخطط.

4_ المخطط الخماسي الثاني (1985_1989):

وأهداف هذا المخطط كانت كالآتي:

- ✓ المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.
- ✓ المحافظة على الموارد البلاد غير القابلة للتجدد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تخفيض التكاليف وآجال إنجاز الاستثمار في جميع القطاعات.
- ✓ تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين.

في سنة 1986 حدثت أزمة بترولية أدت إلى إنهيار أسعار البترول والغاز وانخفاض قيمة الدولار، وهي ما أثر على الاقتصاد الوطني بالسلب مما جعل هذه المرحلة لا تحقق نتائج قوية مع تفاقم الديون الخارجية وإرتفاع معدل التضخم، وكانت هذه الفترة (1985_1989) من أصعب الفترات على الاقتصاد الوطني مما أدى بالسلطات إلى إعادة النظر في السياسة التنموية والسنوية نحو اقتصاد وتماشيا مع الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك.

المطلب الثاني: تحليل المؤشرات الكمية لتطور التعليم العالي.

من خلال دراستنا لمسار التعليم العالي إتضح أن الدولة الجزائرية تمكنت من تخطي شوط كبير في ضخ عدد لا يستهان به من الإطارات والباحثين على المستوى الإقليمي والدولي إلا أنها ظلت دائما تسعى إلى الأفضل بتحسين نوعية مخرجات الجامعة والرفع من مستوى الطالب الجامعي وتبني سياسات والإصلاحات التي أشرنا لها في المطلب السابق، ويبحث هذا المطلب في المؤشرات الكمية المتعلقة بتطور الجامعة الجزائرية سواء من ناحية الميزانية المخصصة للقطاع سنويا، أعداد الطلبة المسجلين والمتخرجين وأعضاء التدريسية.

1_ تطور ميزانية التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي في لجزائر مشروعا حكوميا محض تموله بشكل أساسي من الموارد الحكومية، وقد شهد الجزء المخصص من ميزانية الدولة هذا القطاع ارتفاعا كبيرا خلال الأربعة عقود الماضية، حيث عرفت ميزانية القطاع زيادة مطلقة من سنة لأخرى وهذا لمواكبة سياسة الاستيعاب ومتطلباته، ويبين الجدول التالي تطور ميزانية التسيير لهذا القطاع من سنة 1971 إلى غاية2022:[1]

(1) حمزة مدارسي، المرجع السابق، ص74

الجدول رقم01: حصص الإنفاق على القطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة بآلاف الدينارات

السنوات	ميزانية تسيير الدولة بآلاف الدينار	الاعتمادات المخصصة للقطاع بآلاف الدينار	نسبة ميزانية القطاع إلى ميزانية الدولة.
1971	4.253.300.00	119.606.000	%2.81
1975	13.168.776.000	417.500.000	%3.17
1980	27.775.837.000	1.493.000.000	%5.38
1985	64.186.370.000	2.764.372.000	%4.31
1990	84.000.000.000	5.075.000.000	%6.04
1995	437.975.979.000	16.877.192.000	%3.85
2000	965.328.164.000	38.580.677.000	%4.00
2005	1.200.000.000.000	78.381.380.00	%6.11
2010	2.837.999.823.000	173.483.802.000	% 6.11
2011	4.291.181.180.000	291.441.690.000	%6.79
2012	4.608.250.475.000	277.173.918.000	%6.01
2013	4.335.614.484.000	264.582.513.000	%6.10
2014	4.714.452.366.000	270.742.002.000	%5.74
2015	4.972.278.494.000	300.333.642.000	%6.4
2016	4.807.332.000.000	312.145.998.000	%6.49
2017	4.591.841.961.000	310.791.629.000	%6.76
2018	4.584.462.233.000	313.336.878.000	%6.83
2019	4.954.476.536.000	317.336.878.000	%6.40
2020	4.893.439.095.000	364.283.132.000	%7.44
2021	5.314.506.529.000	370.996.356.000	%6.96
2022	6.311.532.437.000	400.051.187.000	%6.33

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على بيانات الجرائد الرسمية المتضمنة المصادقة على قانون المالية لكل سنة من 1970_2022.

الشكل رقم 01: يمثل تمثيل بياني لنسبة قطاع ميزانية الدولة

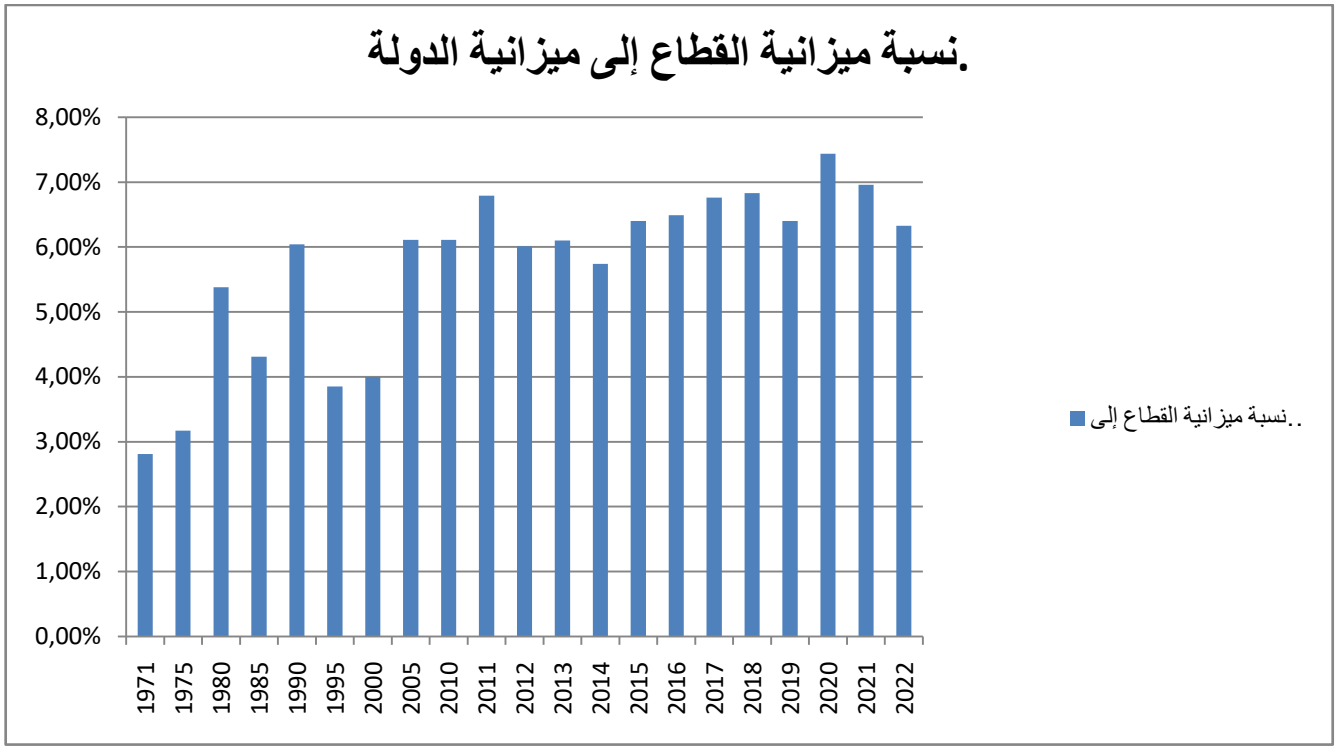

إن مقارنة ميزانية تسيير التعليم العالي مع الميزانية العامة للدولة من الجدول المبين أعلاه، تمدنا بمؤشرات لها دلالة كبيرة في استخلاص صورة واضحة للجهد الذي تبذله الدولة الجزائرية من أجل ترقية قطاع التعليم العالي على مر أربعة عقود الماضية، كما ذكرنا سابقا فإن إنشاء وزارة التعليم العالي سنة 1971 تزامن مع المخطط الرباعي الأول، ثم ارتفعت هاته النسبة إلى 3.9 % في المخطط الرباعي الثاني أي ما يعادل 1977507 ألف دينار جزائري، وقد استمرت الدولة في ضخ كميات كبيرة ومتزايدة من خلال القيم الموضحة في الجدول أعلاه سواء من ناحية القيم المطلقة المبالغ المخصصة للقطاع، أو نسبة هاته المبالغ للميزانية العامة للدولة، فقد كانت ميزانية القطاع في عام 1971 تعادل 119606000 ألف د ج أي ما يعادل 2.8% من الميزانية العامة للدولة لترتفع في عام 1980 إلى 417500000 د ج بنسبة تمثل 5.4%، لكن شهدت هاته النسبة انخفاضا في الخمس السنوات الموالية حيث قدرن في عام 1985 ب 4.3% وبقيمة مطلقة تعادل 2764372000 ألف د ج، ولكن هذا الانخفاض في نسبة المبالغ المخصصة للقطاع التعليم العالي من الميزانية العامة للدولة عاد إلى الارتفاع في عام 1990 بنسبة 6.04%.

الأمر الذي يظهر جليا أن الدولة لا يمكن أن تتخلى عن مسيرتها في تطوير هذا القطاع، وعلى الرغم الجهود الكبيرة المبذولة، إلا أن الوضع السياسي والـــأمني الذي عاشته الجزائر في التسعينات كانت له آثار وخيمة من ناحية الاهتمام بالتعليم العالي، حيث وجهت الحكومة كل انشغالاتها بالوضع الأمني للبلاد مما أدى إلى انخفاض نسبة ميزانية قطاع التعليم

العالي سنة 1995 إلى 3.85% من الميزانية العامة للدولة، حيث كانت قيمة المبالغ المخصصة تساوي 16877192000 ألف د ج، أما بدخول القرن الحادي والعشرون وحلول عام 2000 وإلى غاية 2009 ظهر جليا في سياسة الحكومة التركيز الكبير على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من خلال المبالغ الضخمة التي صرفت على هذا القطاع، فقد وصلت قيمة ميزانية القطاع 2010 مايعادل 173483802000ألف دج بنسبة تعادل 6.11% من ميزانية الدولة ، وتجدر الإشارة إلى إنخفاض نسبة ميزانية القطاع إلى ميزانية الدولة في بعض السنوات لا يعني إنخفاض المبالغ المخصصة للقطاع ، فقد شهدت ميزانية قطاع التعليم العالي على مر العقود الأربعة معدلات نموذجية إلا في هام 1997 الذي شهد معدل نمو سالب بمعدل 1.9%- ونفسر هذه الزيادات المستمرة في الاعتماد الموجهة للتعليم العالي على مر الأربعين سنة الماضية وخاصة في العشرية الأخيرة ب:

- ✓ إرتفاع أجور العمال والهيئة التدريسية، التي تشكل الجزء الأكبر من ميزانية القطاع.
- ✓ إرتفاع عدد مخابر البحث وأنشطة البحث في الجامعات.
- ✓ ازدياد عدد الطلبة المقيمين ما يزيد من النفقات المخصصة للخدمات الجامعية
- ✓ إرتفاع عدد المسجلين في الجامعات حيث شهد تطورا كبيرا لأنه يمثل عنصرا أساسيا لارتفاع النفقات.

2_ تطور عدد الطلبة المسجلين:

يمثل عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي أهم عنصر من مدخلات العملية الإنتاجية للقطاع، فهو يتحكم بشكل كبير في توسيع الشبكة الجامعية بشكل سواء من الناحية البنى التحتية أو من ناحية عدد الفروع والتخصصات، وإن دراسة الوثائق المتعلقة بتطور التعليم العالي توحي بأن عدد المسجلين شهد تطورا كبيرا منذ الاستقلال، وذلك لأن الدولة الجزائرية كما أسلفنا اتجهت بعد الاستقلال إلى محاولة تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات لمواجهة العجز الحاصل في مختلف القطاعات في الدولة، ويوضح الجدول التالي تطور أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي عبرمختلف السنوات في العقود الماضية:[1]

(1) حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص76.

الجدول رقم02: تطور عدد الطلبة المسجلين في التدرج وما بعد التدرج.

السنة	عدد المسجلين		المتخرجين	نسبة المتخرجين للمسجلين
	التدرج	ما بعد التدرج		
1971_1970	19311	423	1244	%6.30
1975_1974	35739	1400	3046	%8.2
1980_1979	57445	3965	6963	%11.34
1985_1984	103223	8697	11713	%10.47
1990_1989	18135	13967	22917	%11.73
1995_1994	238427	13907	32557	%12.90
2000_1999	407995	20846	52804	%12.31
2007_2006	820700	43400	121905	%14.10
2008_2007	952100	48700	146889	%14.67
2009_2008	1048900	54900	150014	%13.59
2010_2009	1034300	59000	199767	%18.27
2011_2010	1077900	60700	246743	%21.67
2014-2013	1195115	70734	271430	%24.06
2015-2014	1165040	76510	311976	%22.40
2021-2020	1696000	80000	400000	%22.52

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على مجموعة من حوليات إحصائية من وزارة التعليم

الشكل رقم (02) :يمثل تمثيل بياني لنسبة الطلبة المتخرجين المسجلين بالسنوات .

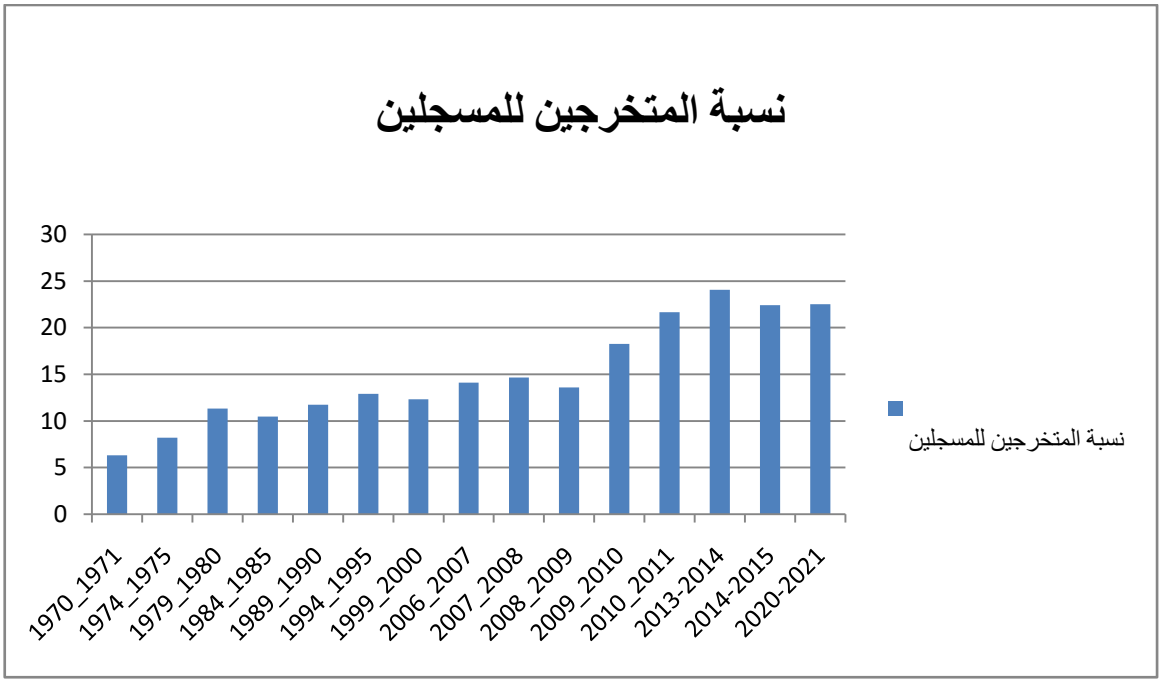

نلاحظ من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه أن هناك تزايد كبير في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي، حيث ارتفع عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية من 19734 سنة 1970إلى85422 في العام الدراسي 2007/2006 ليتضاعف بذلك عدد المسجلين إلى ما يقارب 44 مرة، ويدل هذا الارتفاع على زيادة فرص الالتحاق بوزارة التعليم العالي مع التحسين الملحوظ في معدل النجاح في شهادة البكالوريا ورغبة أغلبية الناجحين في مواصلة الدراسة والتحصل على شهادات جامعية تسهل أكثر إمكانية إندماجهم في سوق العمل، وينقسم هذا العدد الهائل من طلبة في التعليم العالي على مجموعة من الفروع و التخصصات، وقد كان توزيع الطلبة المسجلين في العام الدراسي 2007/2006 موزع كالآتي:21.5% للعلوم الدقيقة والتكنولوجيا، 7.1% للطب والبيطرة، 7.8% للعلوم الطبيعية وعلوم الأرض، 36.1% للعلوم الاجتماعية، 11.5% للعلوم الإنسانية و 16%للأدب واللغات الأجنبية، كما يبين العمود الرابع في الجدول عدد حاملي الشهادات و المتخرجين في كل من السنوات المبينة، ويتضح أن عدد المتخرجين شهد ارتفاعا ملحوظا على مر السنوات، حيث ارتفع من 1.244 سنة 1971 إلى 121.905 سنة 2007/2006 منهم 74.431 متخرجة لتتضاعف بذلك نسبة المتخرجين لإجمالي الطلبة المسجلين من 6.3% لسنة 1971/1970 إلى غاية 14.10% سنة 2007/2006 ونستنتج من بيانات الجدول أن عدد الطلبة المتخرجين في الجزائر يتضاعف كل خمس سنوات، وقد تضاعف عدد المتخرجين أكثر من 190 مرة في سنة 2011على ما كان عليه في سنة 1971,وارتفع عدد المتخرجين ليصل في سنة 2021/2020 إلى 400000متخرج بنسبة 22.52%، نستخلص أن عدد الطلبة المتخرجين سيتزايد في السنوات القادمة .

وعند التطرق لتطور أعداد المسجلين في التعليم العالي لا يسعنا إلا أن ننوه إلى أن المستوى التعليمي عند الإناث شهد تطور بنسبة أعلى من تلك التي كانت عند الذكور، حيث قدرت نسبة الإناث في التدرج لسنة 1970 ب 21.51% لمجموع المسجلين، و ارتفعت الى 27.6 سنة 1980 ثم تضاعفت هاته النسبة في سنة 2007 لتصل إلى 58.3% وهذا ما يبين لنا تقارب المستوى التعليمي بين الإناث والذكور في الجامعة الجزائرية، وبالتالي تمكنت الدولة من خلال الإصلاحات التي قامت بها أن تصل إلى غاية التي تصبو إليها وهي تحقيق ديمقراطية التعليم والسماح لأكبر عدد من الجزائريين للالتحاق بالجامعة، إلا أنه وبالإضافة إلى تشجيع تعليم الإناث الذي أعطى ثماره من خلال هاته العشرية فقد أصبحت مشاركتهن أكبر، مقارنة مع أعداد الطلبة وهذا ما يشكل عواقب اجتماعية وخيمة.

وبالإضافة إلى الطلبة هناك الأساتذة والباحثون والفريق الإداري كلهم ينتمون إلى عائلة التعليم العالي ليكونوا أعضاء الهيئة التدريسية التي تشرف على تعليم وتأطير الطلبة الملتحقين بالجامعة، وعليه فإن نجاح وفعالية وجودة العملية التعليمية مرتبط بنجاح وظيفة أعضاء الهيئة التدريسية في إتمام رسالتهم وبلوغ الأهداف المنوطة بهم ولهذا لابد من دراسة تطور هذا العنصر في الجامعة الجزائرية.

3_ تطور أعضاء الهيئة التدريسية:

من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لابد من التعليم الجيد، ولا يمكن أن يكون التعليم ذو جودة إلا على يد أستاذ جيد التحصيل وعلى مستوى عالي من التكوين، لأن الأستاذ هو حجر الزاوية في نجاح التعليم أو فشله، ومن هنا فإن يشترط في كافة الأساتذة والباحثون والمؤطرون في التكوين العالي الحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه ونشاطات البحث، ويتوج الأستاذ بكفاءة التأهيل الجامعي التي تمنح وفق معايير قانونية من قبل أساتذة ذوي رتب عالية والمثبتين لكفاءة علمية بارزة ومؤكدة.

وقد ظل عدد الأساتذة في الجامعة الجزائرية في تزايد مستمر خلال العقود الأربعة الأخيرة حيث انتقل من 697 مدرس 1970الى غاية 29062 مدرس سنة 2007 وهذا موضح أن عدد الأساتذة تضاعف بما يقارب 42 مرة بين فترة 1970و2007 ويبين الجدول التالي بأكثر وضوح تطور الأساتذة في التعليم العالي خلال الفترة السابقة الذكر:

الجدول رقم03: تطور أعضاء الهيئة التدريسية بقطاع التعليم العالي حسب الرتب.

السنوات	عدد هيئة التدريس	رتبة الأساتذة			
		أساتذة تعليم عالي		أستاذ محاضر	
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
1971/1970	697	54	%7.7	119	%17.1
1975/1974	4041	180	%4.5	333	%8.2
1981/1980	7058	349	%4.9	616	%8.7
1985/1984	10560	491	%4.6	703	%6.7
1991/1990	15171	636	%4.2	907	%6.0
1995/1994	14593	658	%4.5	742	%5.1
2010/2000	17780	1126	%6.3	1582	%8.9
2007/2006	29662	2192	%7.5	3013	%10.4
2010/2009	37688	2874	%7.6	/	/
2011/2010	40140	3186	%7.9	/	/
2018/2017	60000	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مجموعة إحصائية من وزارة التعليم العالي ومجلة منارات لدراسات العلوم الإجتماعية .

شكل رقم 03: يمثل تطور أعضاء الهيئة التدريسية بقطاع التعليم العالي حسب الرتب.

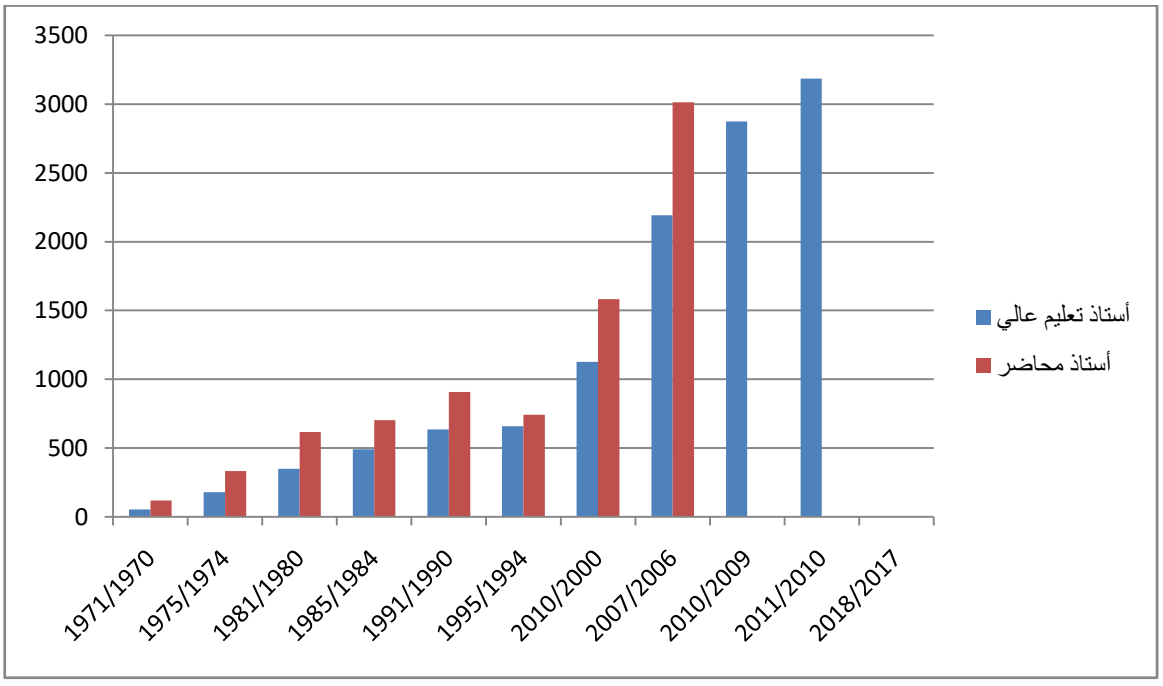

نلاحظ من خلال الجدول ومن خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2007 أن هناك نمو هام في عدد المدرسين ولكن بنسب متفاوتة حسب رتبة الأستاذ، حيث يمثل أساتذة التعليم العالي نسبة 7.7% من مجموع الأساتذة في السنة الدراسية 1971/1970 ثم انخفضت هاته النسب في السنوات السبعينيات والثمانينات والتسعينات لتتراوح بين ى 4.2% إلى 4.9% ثم أخذت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 6.3% في السنة الجامعية 2007/2006، و إستمر هذا الإرتفاع في السنولت 2009/ 2010وكذا 2011/2010إلى أن وصلت نسبة أساتذة التعليم العالىي إلى 7.9% ، ويساعد هذا الإرتفاع الكبير في تحسين نوعية وجودة التعليم العالي ، ويمكن التأكد من خلال معرفة معدل التأطير لكل صنف من الهيئة التدريسية.

الجدول رقم 04: تطور معدل التأطير بقطاع التعليم العالي حسب الرتب.

السنوات	عدد هيئة التدريس	عدد الطلبة المسجلين بالتدرج	نسبة التأطير التدرج%	أستاذ محاضر وأستاذ تعليم عالي	عدد الطلبة المسجلين ما بعد التدرج	نسبة تاطير ما بعد التدرج%	تأطير التدرج%
1971/1970	697	19311	27.71	173	423	2.45	111.62
1975/1974	4041	35739	2.84	513	1400	2.73	69.67
1981/1980	7058	66064	9.36	965	5229	5.42	68.67
1985/1984	10560	103223	9.77	1194	8697	7.28	86.45
1991/1990	15171	179560	13.02	1543	14853	9.63	128.04
1995/1994	14593	238427	16.34	1400	13907	9.93	170.31
2001/2000	17780	466084	26.21	2708	22533	8.32	172.11
2007/2006	29662	820664	28.24	5205	43458	8.35	157.67
2010/2009	37688	1034300	27.44	2874	59700	20.52	359.88
2011/2010	40140	1077900	26.85	3186	60700	19.05	338.32
2018/2017	60000	/	/	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مجموعة إحصائية من وزارة التعليم العالي.

الشكل رقم 04: يمثل تمثيل بياني لنسبة تأطير التدرج.

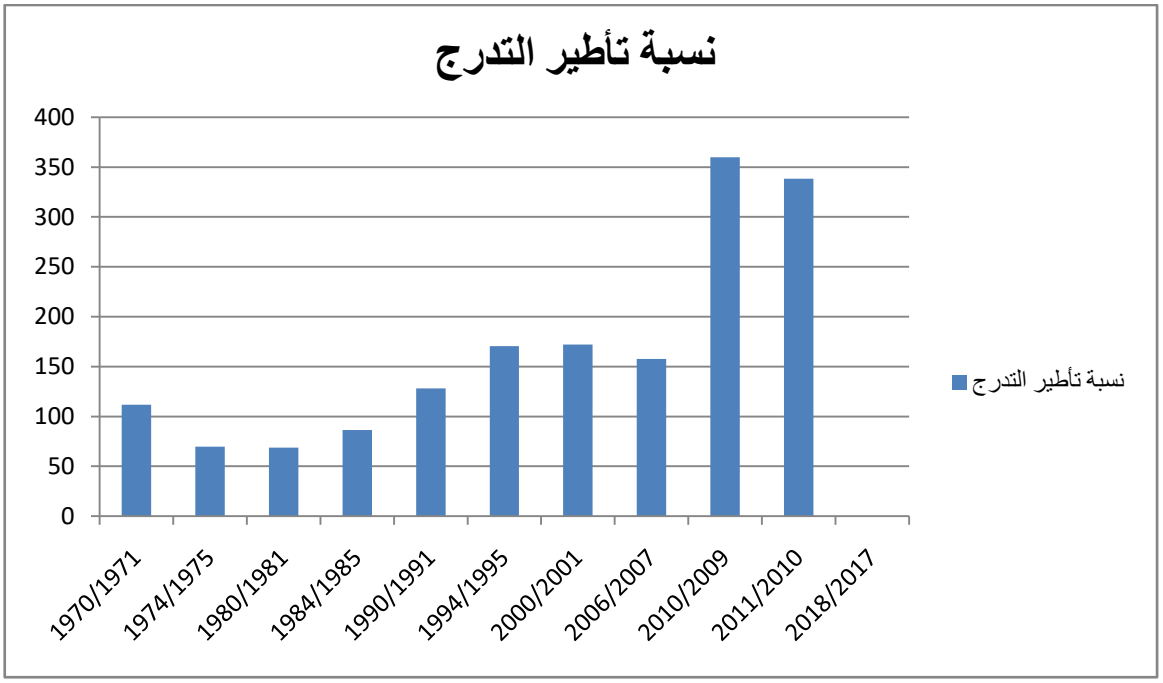

ويوضح العمود الرابع من الجدول رقم 04 نسبة تأطير إجمالي هيئة التدريس لطلبة التدرج حيث يبين أن النسبة سجلت انخفاضا ملحوظا، وقد سجل أدنى معدل تأطير في العام الدراسي 1989/1978 ب: 8.02 ثم أخذت في الارتفاع جراء الزيادة العددية الكبيرة في أعداد الطلبة الذي لم يكن ما يقابلها من زيادة في أعداد الأساتذة إلى أن بلغ معدل التأطير أستاذ لكل 28.24 طالب في السنة الجامعية 2007/2006، كما بلغ معدل التأطير 27.44في السنة الجامعية 2010/2009 بإظافة إلى سنة 2011/2010بلغ معدل التأطير 26.85 ، أما العمود السابع في الجدول يبين تأطير طلاب ما بعد التدرج بإحتساب حاصل قسمة عدد الطلاب على عدد الاساتذة المحاضرين و الأساتذة التعليم العالي، وقد تبين أن معدل التأطير في السنة الجامعية 2007/2006 وصل إلى ما يقارب 8طلاب لكل أستاذ محاضر وهذه النسبة مقبولة نسبيا، ثم تتزايد إلى أن وصلت 19.05 % سنة 2011/2010 تعتبر نسبة جيدة نسبياً ، لكن بالمقارنة مع العمود الثامن و الأخير الذي يمثل تأطير الأساتذة ذوي الرتب العليا وأساتذة محاضرين وأساتذة تعليم عالي لطلبة التدرج ، فيبين أنه تعادل 158 طالب لكل أستاذ سنة 2008/2007إلى أن وصلت ما يقارب 338طالب لكل أستاذ سنة2011/2010، وهذا عدد كبير حيث يستحب أن يكون أقل من 70 طالب لكل أستاذ ليكون الطالب الجامعي معد بشكل جيد، وتكون المنظومة الجامعية تحقق تأطيره وجود وفعالية وهو ما كان محقق في سنوات السبعينات والثمانينات، من خلال المعطيات الموضحة في الجدول.

و من ناحية أخرى نقول أن الجزائر استطاعت أن تحقق أهدافها التي سطرتها وتقلل من التعاون الأجنبي .

من خلال سياسة الجزأرة، حيث وصلت نسبة الجزأرة عام 2007/2006 إلى 99.75% بعدما كانت ب 27.5% سنة الاستقلال و 51.66%سنة 1970/1996 و 61% لعام 1981/1980.

وتعتبر الفترة الممتدة بين 1977/1972 هي الوقت الذي اعتمدت فيه الجامعة الجزائرية على التعاون الأجنبي بنسبة كبيرة، حيث وصل نسبة متوسط قدرها 55% من إجمالي الهيئة التدريسية في الفترة الممتدة بين 1977/1972، وبنسبة 35.1%في الفترةالممتدة بين 1985/1978، أما في السنة الجامعية 2007/2006 فقد وصل عدد الأساتذة الأجانب في مؤسسات التعليم العالي إلى 19 أستاذ تعليم عالي، 13 أستاذ محاضر، 7 أساتذة مكلفين بالدروس، 25أستاذ مساعد و 9 أساتذة في رتبة معيدين أو منسقين تقنيين.

ومن بين النتائج التي توصلنا إليها في هذا المبحث هي أن التعليم العالي في الجزائر شهد تطورات نوعية وهيكلية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أدت إلى:

- ✓ النمو السريع في عدد الطلبة المسجلين ومحاولة تحسين المخرجات التعليمية.
- ✓ استطاعت الدول أن تمد شبكة جامعية عبر مختلف ولايات الوطن لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي.
- ✓ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة للدولة أثرت بطريقة مباشرة على المحيط الجامعي في البلاد.

المطلب الثالث: نفقات الخدمات الاجتماعية الجامعية .

1 تعريف الخدمات الجامعية و الهدف منها:

هي مجموعة من المساعدات التي تمنحها الدولة للطلبة، والموجهة نحو تحسين ظروف حياتهم الجامعية التي تأخذ شكلين أساسيين:[1]

- ✓ **مساعدة مباشرة (نقدية):**تتمثل في المنحة .
- ✓ **مساعدة غير مباشرة:** تتمثل في توفير الدعم المالي لتقديم خدمات متعددة للطلبة: النقل ،الإطعام والإيواء بالإضافة إلى الأنشطة الرياضية والثقافية.

1صونية صاوشي، د. عبد النور موساوي، خدمة الإطعام الجامعي بين التكلفة و رضا الطلبة- دراسة حالة University Feeding Service Between Cost and Student Satisfaction- Case Study، ملتقى وطني حول: تمويل التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، العدد 03، جوان 2019،ص ص 166-167.

جراء الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية المتدهورة غداة الاستقلال، أفصحت الدولة علانية عن أهمية الدور المنوط بها في التكوين الجامعي لسد العجز في الإطارات، من خلال التعليم المجاني يرافقه إنشاء نظام للخدمات الجامعية بهدف:

- ✓ التخفيف من عبء التكاليف المالية بالنسبة للأسر المعوزة وهذا عن طريق المنح الدراسية.
- ✓ توفير خدمات مثل:الإطعام، الإيواء والنقل بأسعار متدنية.
- ✓ رفع مستوى إنتاجية العمل عن طريق تكوين إطارات متخصصة في شتى المجالات.

2- تطور ميزانية خدمات التعليم العالي:

تعتبر الدولة المصدر الرئيسي في تمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98 % في مقابل 2 % للتمويل الخاص بما في ذلك الخدمات الجامعية، إذ تخصص مبالغ ضخمة سنويا من الميزانية العامة للدولة لهذا القطاع، والجدول التالي يبين تطور نفقات التعليم العالي في الجزائر بما في ذلك حصة الخدمات الجامعية من ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي:[1]

الجدول رقم 05: تطور ميزانية قطاع التعليم العالي وحصة الخدمات الجامعية.

البيان السنوات	ميزانية قطاع التعليم العالي	ميزانية الخدمات الجامعية (التسيير العادي للمصالح الخدمات المقدمة للطلبة)	النسبة (%)
2004	66.497.092	29.792.687	44,80
2005	78.381.380	36.700.000	46,82
2006	85.319.925	39.700.000	46,53
2007	95.689.309	44.615.000	46,62
2008	118.306.406	44.615.000	44,74
2009	154.632.789	52.930.416	42,02
2010	173.483.802	75.755.616	43,66
2011	212.830.565	93.039.832	43,71
2012	277.173.918	93.243.000	33,64
2013	264.582.513	90.000.000	34,01
2014	270.742.002	85.800.000	31,69
2020	422.691.000	75.000.000	17.74

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية والوضعية المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

1المرجع السابق، ص ص 167-170.

الشكل رقم 05 :يمثل تمثيل بياني تطور نسبة حصة الخدمات الجامعية.

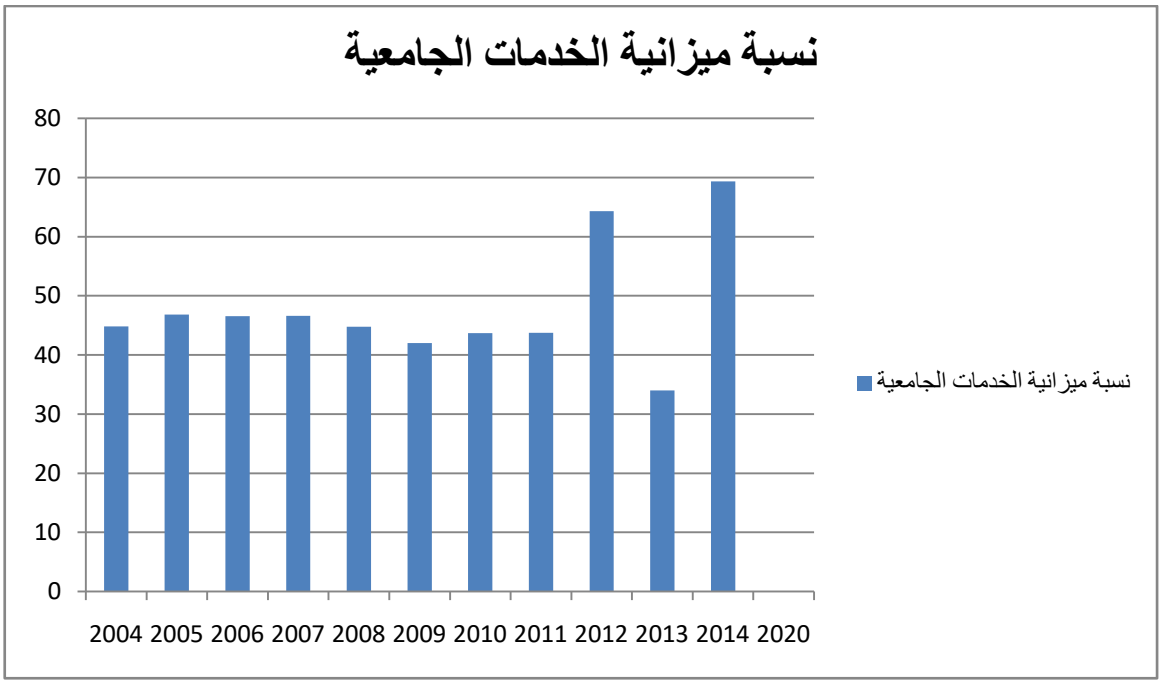

يتضح من خلال هذا الجدول أن ميزانية الخدمات الجامعية في تزايد من سنة إلى أخرى، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع عدد الطلبة سنويا مقابل نسب التخرج المنخفضة، إضافة إلى بعض الأسباب الأخرى والتي يمكن إيرادها في الآتي:

- ✓ تعديل قيمة المنحة المقدمة للطلبة في كل الأطوار ابتداء من الموسم الجامعي 2010 /2011 كان له اثر على تزايد نفقات الخدمات الجامعية.
- ✓ إصلاح التعليم العالي وفقا لنظام L.M.D كان له هو الآخر اثر على قيمة النفقات المخصصة للخدمات الجامعية، فالطالب في النظام الكلاسيكي كان يستفيد من هذه الخدمات لمدة أربع سنوات، بينما في نظام LMD الخدمات الجامعية ترافق الطالب لمدة خمسة سنوات ما يعني إضافة سنة أخرى إلى ميزانية خدمات الجامعية.

كما لا يجب إهمال تعديلات التي حصلت على مستوى تسيير الخدمات الجامعية والتي بدا عملها سنة 2003 وفقا للمرسوم 312 /03 المؤرخ في 13 سبتمبر 2003، والتي نتج عنها عملية توظيف كبيرة وبالتالي مناصب مالية جديدة، إلى جانب الترقية العادية للموظفين.

فيما يلي جدول يوضح توزيع الزيادة في قطاع الخدمات الجامعية، والقيم الموضحة في الجدول هي حسب قانون المالية التكميلي للسنة:

جدول رقم 06: توزيع تطور لميزانية الخدمات الجامعية .

السنوات / البيان	2008	2009	2010	2011	2020
قيمة التطور	6.842.486	10.247.040	10.545.860	17.264.216	16000000000
نفقات الموظفين	526.515	3.055.000	982.500	11.210.116	/
تسيير المصالح	456.600	1.192.040	139.360	231.500	23728700000
الهياكل الجديدة	/	/	830.000	198.000	/
المنح	1.701.352	1.000.000	1.148.000	2.914.700	20000000000
التغذية	.3.308.019	3.500.000	6.686.000	2.510.700	35000000000
النقل	850.000	1.500.000	1.000.000	199.200	20000000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوضعية المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي .

الشكل رقم 06 :يمثل تمثيل بياني لتوزيع تطور لميزانية الخدمات الجامعية.

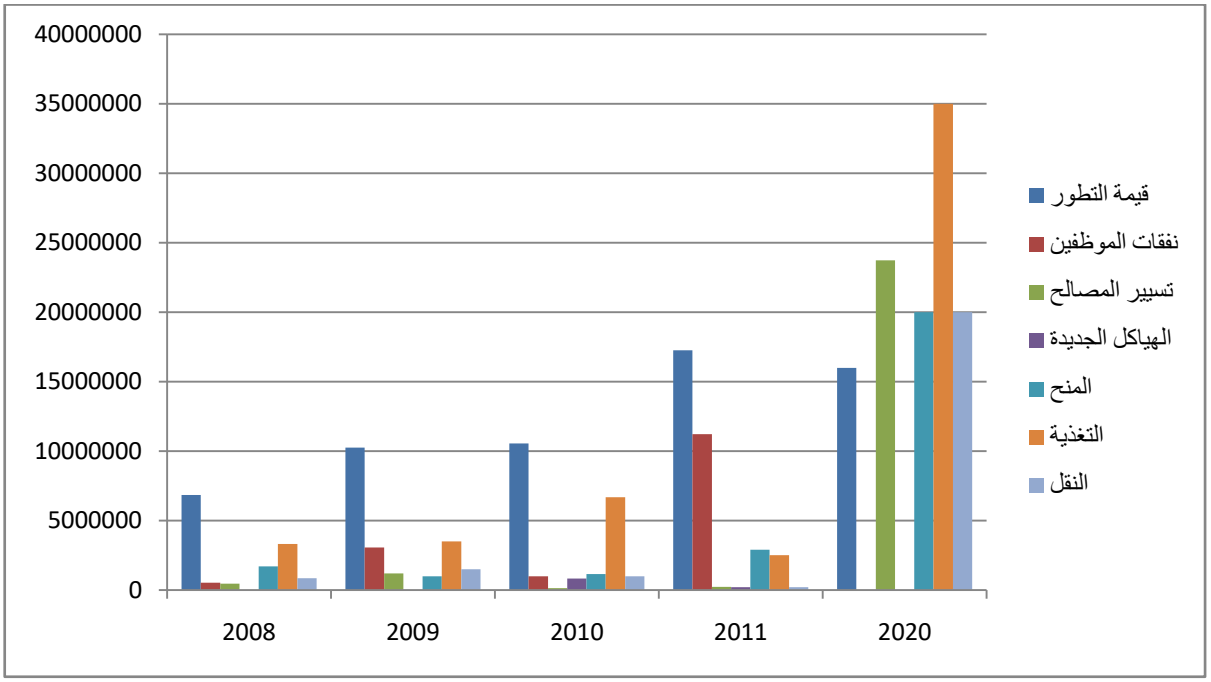

من خلال الجدول يتضح أن الزيادة التي تعرفها ميزانية الخدمات الجامعية ليس السبب الوحيد فيها التكفل بالخدمات الموجهة مباشرة للطلبة، وإنما تسيير مصالح الديوان الولائي للخدمات الجامعية كان لها نصيب معتبر من هذه الزيادة، إلا أن الزيادة في توفير الخدمات اكبر.

فعلى سبيل المثال في سنة 2009 أكثر من 41% قيمة الزيادة التي عرفها ميزانية الخدمات الجامعية وجهت إلى نفقات الموظفين والتسيير العادي للمصالح، وهذا راجع إلى التكفل بالأثر المالي الناتج عن فتح مناصب مالية جديدة بالإضافة إلى الترقية العادية للموظفين.

بالنسبة لسنة 2011 فانه خصص أكثر من 66% من قيمة الزيادة لنفقات الموظفين والتسيير العادي للمصالح، وبالتالي يمكن أن نستنتج أن التكفل بالخدمات الجامعية الموجهة بشكل مباشر للطلبة (التغذية،النقل ،المنح) ليست السبب الوحيد للزيادة في ميزانية الخدمات الجامعية، فتسيير المصالح التابعة للديوان الوطني للخدمات الجامعية لها اثر ملحوظ على ميزانية هذا الأخير.

بالنسبة لسنة 2020 نلاحظ زيادة في ميزانية الخدمات الإجتماعية من النقل وخاصة التغذية (الإطعام).

كما نلاحظ كذلك أن المبالغ المخصصة لخدمة الإطعام (التغذية)هي الأكبر مقارنة بباقي الخدمات غير المباشرة (النقل و المنح).

خلاصة الفصل

من خلال دراسة هذا الفصل استنتجنا أن التعليم العالي في الجزائر مر بمراحل متعددة قبل الاستقلال إلى حين وصوله لما هو عليه الآن، كما أن الإنفاق على التعليم العالي يحتل مكانة كبيرة في كل دول العالم بدليل الإنفاق الحكومي عليه ،غير أن هناك مشاكل تعيق مساره والمتمثلة في إيجاد طرق لتمويل وتغطية النفقات الكبيرة فيه، والبحث عن كل سبل الوصول إلى مخرجات عملية ذوي جودة وكفاءة من أجل تسيير البلاد وتحقيق التطور في جميع النواحي.

كما بين أن الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر عرف تطورا كبيرا من حيث النفقات المتحصلة من الميزانية العامة، وذلك راجع إلى مجموعة من الأساليب، من بينها الزيادة في ارتفاع عدد الطلبة، وعي المجتمع على ضرورة التعليم العالي، وأيضا إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه مثل (المستوى العام للدخل القومي، مستوى نفقة المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات، مستوى تكنولوجيا العامة في المجتمع، مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية، توزيع العمري لهيئات التدريس...إلخ) لهذا تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي، كما أشرنا إليه من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من الدول العالم وهي قضية متجددة وما يسبب التغيرات الحاصلة في النظام الاقتصادي العالمي الذي يجب معرفة طرق التنبؤ بالإنفاق(تكلفة الطالب، معيار رواتب الأساتذة) وطرق تخفيض كلفة التعليم (الإجراءات المباشرة: زيادة كثافة الفصل، استخدام النسبي المدرسي لأكثر من دورة طلابية...) والإجراءات غير مباشرة (تقليل معدات التسرب، خفض نسبة الرسوب...).

كما أن الدولة الجزائرية اهتمت منذ استقلالها بقضية تمويل التعليم العالي، بحيث اعتبرته مشروعا حكوميا محض تمويله بشكل أساسي الموارد الحكومية من حيث المصادر، نظرا لمحدودية الموارد عرف تمويل التعليم العالي ضغوطات متنوعة أثرت على كفايته ومردود يته التي يمكن معرفتها من خلال مؤشرات متعارف عليها فيما يخص تمويل التعليم العالي

خاتمة

الخاتمة العامة

يعتبر تمويل التعليم العالي من المواضيع المهمة في حقل اقتصاديات التعليم، حيث تزايد الاهتمام به لعدة أسباب منها التوسع الكبير الذي شهده التعليم العالي من جهة، وإرتفاع تكلفته من جهة أخرى وكذلك الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال، والتي غيرت النظرة العامة للتعليم العالي من مجرد أنه سلعة إستهلاكية إلى أنه إستثمار في المورد البشري يحقق التنمية الاقتصادية.

لقد إستطاعت الكثير من الدول الغربية الصناعية وحتى العربية أن تتبنى سياسات إنفاق رشيدة تهدف إلى تخفيف العبء على ميزانية الدولة، والبحث كذلك عن آليات ومصادر وبدائل تمويلية جديدة لتمويل قطاع التعليم العالي وهذا لتخفيف العبء على كاهل ميزانية الدولة، رغم هذا مؤسسات التعليم العالي في الجزائر لازالت تعتمد التمويل الحكومي، فالبحث عن بدائل غير حكومية لتمويل التعليم العالي ليست مهمة مستحيلة، ولكنها بالطبع ليست مهمة سهلة، فهناك معوقات ومعاذير تعترض توظيف هذه البدائل غير الحكومية مما يدعم القائلين بالتمويل الحكومي للتعليم العالي، رغم عدم كفايته ومن منطلق هذا الجدال قمنا بتسليط الضوء على تمويل التعليم العالي في الجزائر، وخاصة المصادر التقليدية والبدائل المتاحة لتمويل هذا القطاع.

بناءاً على إشكالية دراسة المتمثلة في: **فيما تتمثل البدائل التمويلية المتاحة لتعليم العالي في الجزائر ؟**

توصلنا إلى نتائج عديدة أبرزها:

صحة الفرضيات :

الفرضية الرئيسية: إن التمويل العالي في الجزائر تمويل حكومي بحت **صحيحة** لأن الدولة هيمنة على قطاع التعليم العالي و إعتباره قطاع عمومي بحت، جعله يعاني من البيروقراطية و عدم التنافسية، و غير مساير للتطورات الإقليمية والعالمية التي تسير بوتيرة سريعة و تتطلب مرونة كبيرة وهو مالا تتوفر عليه مؤسسات التعليم الحالية

الفرضية الفرعية الأولى: ترشيد الإنفاق العمومي ،يعتبر من بين الأوليات في تصحيح الأوضاع الحالية لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي **صحيحة** لأن الدولة تسعى لإعادة النظر في إلغاء الشكل غير المباشر للخدمات الجامعية حتى يسهل تسييرها

الفرضية الفرعية الثانية: ضرورة دراسة التكلفة المتوسطة للطالب في المستقبل القريب والبعيد حتى تسهل عملية تدبيرها **صحيحة** لأن مختلف مؤسسات التعليم العالي يعتمد على التمويل الشبه الكلي للدولة جعلها مؤسسات استهلاكية وغير منتجة

.

بعد القيام بهذه الدراسة تمخض عنه النتائج والمقترحات التالية:

النتائج وإقتراحات:

أولا: النتائج.

- ✓ للتعليم العالي أهمية كبيرة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، كما تزداد أهميته لما يكون رابط مشترط بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية للبلاد، فكلما كان معرفة أكثر لدور التعليم العالي في الجانب الاقتصادي والاجتماعي أعطى الاهتمام الأكبر في جميع جوانبه خاصة الجانب التمويلي.
- ✓ تبني الدولة لفكر اقتصادي معين يؤدي إلى انتهاج سياسة مالية تابعة للفكر الاقتصادي المنتهج، وبالتالي يكون له التأثير المباشر في مقدار تدخل الدولة في تمويل القطاعات المختلفة عامة، وتمويل التعليم خاصة.
- ✓ تمويل التعليم العالي اخذ أشكالا كثيرة ومتنوعة في مختلف الأول وفي جامعة ذاتها، وكان الاختلاف على مستوى مقدار تدخل الدولة أو تباين حصتها في تمويل التعليم العالي، والجزائر من بين الدول التي رمت بكل ثقلها في تمويل التعليم العالي منذ بنسبة مرتفعة رقم الضغوطات الاقتصادية وغير الاقتصادية على التعليم العالي.
- ✓ يوجد مصادر أساسية لتمويل التعليم العالي في الجزائر مثل التمويل الحكومي والتمويل من الأفراد والعائدات الناتجة عن الإشغال، الهبات، وتمويل الجامعات المحلية كما هناك مصادر ثاوية لتمويل التعليم مثل المصادر الخارجية وأخير فان هناك مصادر مقترحة لتمويل التعليم نذكر منها الوقف القروض الكوبونات التعليمية والابتكارات العالمية.
- ✓ رغم قيام الدولة الجزائرية بإصلاحات على مستوى التعليم العالي كان غير كافي بدليل انه لم يمس أي جانب في التعليم العالي المتمثل في التمويل وتنويع مصادره، مما أدى عنه ضغوطات كبيرة على الخزينة العمومية.
- ✓ هناك لاعقلانية في الاستفادة من الدعم والخدمات الاجتماعية في مقابل وجود تغطية رمزية للطالب ، حيث أن المنحة الجامعية تكاد تمنح للجميع فقد وصات نسبتها إلى 90% من مجموع الطلبة المسجلين حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مما سبق أصبح من ضروري للجزائر بإيجاد مصادر وبدائل متعددة لتمويل التعليم العالي، نظرا للاعتماد الكبير على المصادر المالية (تمويل حكومي) ، لأنها لا تفي وحدها لاحتياجات ومتطلبات مؤسسات التعليم العالي المختلفة من الموارد المالية التي تخصصها للإنفاق الجاري والرأسمالي.

ثانيا: إقتراحات.

يمكن لمتخذ القرار أيضا الإسترشاد بالإقترحات والتوصيات التالية لتمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر والمؤسسات التعليمية المختلفة:

- ✓ زيادة الوعي لدى المجتمع والمسؤولين على أهمية تنويع البدائل التمويلية للتعليم العالي، في ظل محدودية الموارد المالية وهذا يفتح نقاش واسع يشمل الاقتصاديين ومنتسبي التعليم العالي.
- ✓ الحد من افتتاح مزيد من التخصصات الأدبية والنظرية، لأنها أصبحت تمثل هدرا في الإنفاق التعليمي لعدم ملاءمتها في الغالب لاحتياجات سوق العمل، واستبدالها بالتخصصات العلمية والتقنية التي تلاءم حاجة المجتمع.
- ✓ الاستفادة من التجارب الحديثة للدول المختلفة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا اليابان وغيرهم، ومن المنظمات الدولية المتخصصة في مجال تمويل التعليم وسبل تنمية موارد المؤسسات التعليمية.
- ✓ مراعاة اقتصاديات التعليم في القطاع التعليم العالي التي تتضمن تامين التمويل للازم، ووضع الآليات المناسبة لتوزيع الموارد المالية المتاحة واستخدامها بكفاءة عالية وفق الأوليات.
- ✓ نظرا لوجود ضخامة للمخصصات المالية الموجهة لتعليم العالي، يجب إنشاء هيئة على مستوى كل جامعة مهمتها السهر على الكفاءة والجودة عن التمويل، وبها يقاس زيادة الدعم أو من عدمه.
- ✓ التوجه إلى عمل شركات مع الجامعات الأجنبية والعالمية ، من اجل الاحتكاك بالمستوى العالي ورفع مستوى التعليم النحلي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، 2007.
2. مارك بسكويسين، الثلاثة الكبار في علم الاقتصاد آدم سميث، كارل ماركس . جون ماينارد كينز، مجدي عبد الهادي، ط1، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2018.

المجلات:

3. أسماء محمد الكحكي ، رؤية مقترحة لتمويل التعليم قبل الجامعي في مصر ، مجلة كلية التربية ، العدد 75 ، أكتوبر 2020 ، جامعة دمياط.
4. بقاتش وليد بن داود عمر ، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى تمويل في ضل تمارين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية ، مجلة بدراسات الاقتصادية المعاصرة ، المجلة: العدد 1 ، 30-06-2009 ، جامعة جيجل.
5. بن العارية حسين، مدياني محمد، قياس التكلفة التعليمية للطالب الجامعي بالجزائر مع التطبيق على جامعة أدرار، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الثالثة عشر، عدد24/ جوان 2018، جامعة أدرار.
6. بوزيدي محمد، دور اقتصاديات التعليم في النمو الاقتصادي ومواجهة تحديات الواقع، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد19: العدد01 2021/03/07 جامعة معسكر (الجزائر).
7. بياريت فريفر، اقتصاديات التعليم في لبنان: واقع أم حبر على ورق؟، مجلة أبحاث ودراسات تربوية، العدد العاشر، السنة الخامسة، شتاء 2020-1441 ه، جامعة لبنان.
8. تغريد قاسم محمد أبو تراب، اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد26، 2021/06/24 جامعة البصرة العراق.
9. حليمة عزالدين ، التمويل الذاتي للتعليم العالي بجامعة المنتجة عموديا مقترحا ، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ، المجلد 08 العدد 02 ، 2020/10/4 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر.

10. حياة فرد، أحمد طوباش، التعليم العالي في الجزائر، دراسة في الواقع والتحديات، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد5، العدد13، سبتمبر 2018، الجزائر.

11. صونية صاوشي، د. عبد النور موساوي، خدمة الإطعام الجامعي بين التكلفة و رضا الطلبة- دراسة حالة University Feeding Service Between Cost and Student Satisfaction- Case Study، ملتقى وطني حول: تمويل التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد و إدارة الأعمال، العدد 03، جوان 2019.

12. رياض بن صوشة، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية المستمرة في منظمات الأعمال، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسة اقتصادية، العدد28، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

13. فضيلة بوطورة ، نوفل سماعلي ، زهيةقرامطية ن الإنفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلة23 العدد 01 السنة 2010 ، الجزائر .

14. محمد محمدي مخلص، تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العالي المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، المجلة العربية لضمان الجودة التعليم الجامعي، المجلد العاشر، العدد27.

15. كياري فطيمة الزهراء ، تمويل التعليم العالي في الجزائريين الواقع والتحديات ، ماجستر في العلوم الإقتصادية ، عضو بمخبر البحث في المالية العامة ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، العدد2004/12/4 جامعة معسكر .

16. مدفوني هندة، رأس المال البشري في الجامعة بين آليات الاستثمار فيه وإشكالية أدائه، نموذج مقترح للقياس وفقا لمؤشرات التصنيف العالي للجامعات وأبعاد بطاقة التقييم المتوازن، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد، السادس، ديسمبر 2016، جامعة أم البواقي.

17. ناهد علي فاروق، تكلفة وعائد التعليم والفرصة البديلة، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد16، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا_ كلية الدراسات التجارية .

18. نجوى بوزيد، مؤسسة للاستثمار في رأس المال البشري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 412، نوفمبر 2007، جامعة محمد خضير، بسكرة.

الرسائل والمذكرات:

19. أيمن يوسف، تطور التعليم العالي: الإصلاح والأفاق السياسية -دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر رسالة ني علم الاجتماع السياسي قسم علم الاجتماع، جامعة بن يوسف بت خدة – الجزائر 2007_2008.

20. حزة ميراسي، دور جودة التعليم في تعزيز النمو لاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009-2010.

21. حفاظ زحل، إدارة المعرفة وأهميتها في تنمية رأس المال البشري، دراسة حالة لعدد من المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، قسم علوم التسيير تخصص اقتصاد المنظمات، جامعة جيلالي، سيدي بلعباس، 2018/2017/.

22. روعة محمد حسين بربراوي، واقع ومستقبل المشروعات الاستثمارية لتمويل التعليم العام في السودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، كلية التربية قسم الإدارة والتخطيط التربوي

23. سامية بعيسى، الاستثمار في رأس المال البشري كمحدد لتطوير المؤسسات الاقتصادية الخاصة في العصر لرقمي، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

24. صلعة سمية، اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم تخصص إقتصاد، جامعة أبي بكر بلقياد تلمسان، 2015-2016.

25. صيودة إناس ن أهمية القرض ألسندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة القرض السندي بمؤسسة سونا طراك ، مذكرة مقدسة لنيل الماجستير ، قسم التسيير ، تخصص مالية المؤسسة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2019/2018.

26. ضرار محمد سليمان علي، التعليم والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير قسم التربية، كلية التربية في لاجامعة الأردنية، 1976/05/22.

27. طالبي صلاح الدين، تقييم فعالية نفقات التعليم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016،2015.

28. عبد القادر بن ناصر عبد الرحمن العبيكان ، تصور مقترح لاستثمار التأمينات في تمويل التعليم العالي السعودي . رسالة مقدمة لنبل درجة دكتورة كلية التربية بمكة المكرمة ، تتم الإدارة التربوية والتخطيط الجامعة أم القرى ، 2012.

29. غريبي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص تنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الدراسية 2013_2013.

30. فاطمة بنت يحي عدوان ، منال بنت الناصر القحطاني ، تمويل التعليم متطلب كتكليف مفرد المقرر اقتصاديات التعليم ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، قسم أصول التربية ، جامعة دمياط ،2018 -2019 .

31. كياري فاطمة الزهراء، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية دراسة حالة جامعة معسكر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011-2012.

32. محمد السعيد بن غنيمة ، أثر سياسات الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي في الجزائر 1967 /2012، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسة عامة ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2015/2014

33. محمد موساوي، الاستثمارفي رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر (1970-2011)، رسالة مقدمة لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

34. مليكة مدفوني، الاستثمار في رأس المال البشري لدعم القدرة التنافسية وإشكالية تقييمه –دراسة حالة مؤسسة مناجم الفوسفاتSAMIPHOS ، تبسة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء، قسم علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018/2017.

35. موسى نوردين ، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000 -2009 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية و بنوك ، جامعة أب بكر بلقايد ، الجزائر ، 2011 ، 2012 .

36. مونية شهيناز، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بلعباس، 2017/2016.

37. نادية إبراهيمي: دور الجامعة في تنمية راس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة جامعة المسيلة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم االعلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013/2012.

38. هادية محمد رشاد أبو كليلة، العائد الاقتصادي من التعليم الثانوي الصناعي في مصر، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في التربية، قسم أصول التربية، كلية التربية بدمياط،1981.

39. هربان سميرة ، صيغ أساليب التمويل المشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة ، دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير ، مدرسة الدكتورة إدارة أعمال والتنمية المستدامة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس سطيف ،2004 /2015.

40. هندة مدفوني، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة المنظمات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،2016-2017.

الملتقيات والندوات:

41. رابح عرابة، حنان بن عوالي، ماهية رأس المال الفكري والاستثمار في رأس المال البشري، ملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14/13 ديسمبر 2011.

42. فضيلة بوطورة ، إهتمام سعودي ، مصادر وإشكالية تمويل التعليم العالي في الجزائر في ظل الإصلاحات الراهنة ، عدد خاص بأشغال الملتقى الوطني حول تمويل التعليم العالي و البحث العلمي ، الجزائر201/06/03.